جمهورية مصر العربية

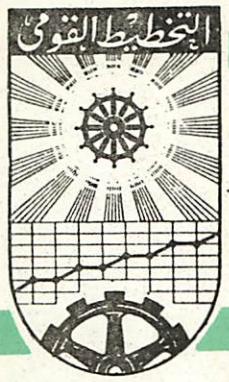

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٤٥٤)

العوامل المحددة لحجم واتجاه الاستهلاك النهائى للقطاع العائلى

اعداد

د. ماجدة ابراهيم سيد فرج

مارس ١٩٨٨

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

المحتـــويات

الموضـــوع	الصفحـــه
مقدمـــة	١
القسم الأول : أهم المؤشرات الاحصائيه الخاصه بالاستهلاك	٤
أولا : الانفاق الاستهلاكى النهائى والناتج المحلى الاجمالى .	٤
ثانيا : الاستهلاك النهائى والصادرات والواردات السلعية .	٦
ثالثا : مساهمة الانتاج المحلى فى تغطية الطلب المحلى على أهم السلع	٨
القسم الثانى : العوامل المحددة للاستهلاك العائلى .	١٢
أولا : تقسيم العوامل حسب نوعيتها .	١٣
ثانيا : تقسيم العوامل حسب درجة ثباتها .	٢٣
ثالثا : تقسيم العوامل حسب القدرة على قياس أثرها .	٣٥
رابعا : تقسيم العوامل حسب حدود تأثيرها .	٣٦
القسم الثالث : قياس تأثير العوامل الخاصة بالاستهلاك النهائى .	٣٧
أولا : تعريف دالة الطلب .	٣٧
ثانيا : قياس العوامل الكمية .	٣٩
١ــ الأسعـــار .	٣٩
٢ــ نفقات الدعاية والاعلان .	٤١
٣ــ الدخل .	٤٢
ثالثا : قياس العوامل غير الكمية	٤٣
١ــ أذواق وتوقعات المستهلكين .	٤٣
٢ــ العوامل الاجتماعية .	٤٤
القسم الرابع : خاتمـــة	٤٥

مقدمـــــة

ترتـــــب على صدور الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٢/١٩٨٣ـ٨٦/١٩٨٧ العديد من الآثار الايجابية التى يتحصل عليها الاقتصاد القومى بصدد ترشيد تعبئة واستخدام الموارد المتاحة. لما يفرضه الأخذ بأسلوب التخطيط من زيادة فى القدرة على التحكم فى اتجاه المتغيرات الاقتصادية المختلفة ، وتوجيهها الى تلك الوجهة التى يتأتى منها أكبر عائد قومى ممكـــن .

وقد فرض هذا الحدث على المهتمين بالعمل التخطيطى ضرورة استكمال دفع هـــذا العمل الى تلك الآفاق التى تمكنه من الاسراع بدفع عملية التنمية فى مصر الى ذلك المستوى الـذى يتأتى عنده امتلاك قدره الاقتصاد القومى على النمو الذاتى ، ويتمثل ذلك فى عدة مجالات أساسية من أهمها .

- ضرورة أن تعد الخطة متوسطة الأجل ضمن تصور طويل المدى للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يمكن الوصول اليه من تنفيذ الخطط المتوسطة الأجل .
- ضرورة أن تعد الخطط العامة للدولة سواء على المدى الطويل أو المتوسط علـــى أساس من الشمول والتكامل يضمن ترابط الأجزاء المختلفه المكونة لكل منهـــــا ، ويتأتى ذلك من شمول عملية التخطيط على الأهداف والسياسات والأدوات الـــتى تحدد للتعامل مع كل متغير من المتغيرات الاقتصادية الكلية .
- رفع كفاءة نظم وأساليب تجميع البيانات والاحصائيات فى كافة المجالات .

وانطلاقا من ذلك ـ تفرض عملية تخطيط الاستهلاك نفسها على كافة المهتمين بالعمـــل التخطيطى ، حيث لم يحظى هذا المتغير بالاهتمام الكافى منذ الأخذ بأسلوب التخطيط مـــن أجل التنمية فى مصر اعتبارا من عام ٦٠/١٩٦١ ، وهو الأمر الذى ترتب عليه العديد من الآثـار السلبية على اتجاه ومقدار النمو الذى تحصل عليه الاقتصاد المصرى منذ أوائل العقد السابع مـن هذا القرن ، وقد استفحلت هذه الآثار خلال العقد الثامن بصفه عامة ، والنصف الأخير منـــه

بصفة خاصة ، اذ انخفضت نسبة مساهمة الانتاج المحلى فى تغطية الطلب المحلى على العديد من السلع والخدمات ، وخاصة الغذائية منها ، مما أدى الى تزايد الاعتماد على العالم الخارجى فى الحصول على جانب يعتد به من هذه السلع ، وأدى بالتالى لتزايد العجز الجارى الحادث فى ميزان المعاملات الجارية ، ورفع من حجم المديونية الخارجية للاقتصاد القومى تجاه العالم الخارجى ، وساعد على تدهور سعر الجنيه المصرى فى مواجهة العملات القابلة للتحويل .

ولم يقتصر الأمر على الاستهلاك النهائى الخاص ، بل وامتد الى الاستهلاك العام الذى يتحدد بالانفاق الحكومى الجارى ، حيث تزايد هذا الشق من الاستهلاك القومى الى الحد الذى لم تستطع فيه الايرادات الجارية بالموازنة العامة للدولة تغطيته ، وهو ما أدى بالتبعية الى تزايد قيمة العجز الحادث فى الموازنة المذكورة بكل مافى ذلك من آثار سلبية على الأوضاع الاقتصادية والمالية بالبلاد ، منها مثلا انفلات قوى التضخم ، واعادة توزيع الدخل القومى لصالح فئات الدخل العليا ، واستخدام موارد عامة كان المفروض أن تخصص لتمويل التوسع فى الاستثمار فى تمويل العجز الجارى بالموازنة العامة ، وحرمان عملية التنمية من فرصة مواتية لدفعها .

ويحدد الاستهلاك النهائى تعريفيا فى شقين ، الاستهلاك العام أو الجماعى . (١) والاستهلاك العائلى أو الخاص . وهو ما يفرض ضرورة التعرض للعوامل التى تحكم كلا من هذين الشقين للاستهلاك النهائى ، رغم ما يوجد بينهما من ترابط .

وتعد هذه الدراسة عن "العوامل المحددة لحجم واتجاه الاستهلاك العائلى" بهدف المساهمة فى ترشيد أداء العمل التخطيطى على المستوى القومى فى مجال تخطيط الاستهلاك النهائى ، كجزء أول من الدراسة الخاصة "بآفاق الاستهلاك فى المستقبل" وذلك عن طريق تحديد العوامل التى تمكن من تحديد حجم الاستهلاك النهائى العائلى . وامكانية ومدى التحكم فى كل منها . وحدود ذلك فى الأجل الطويل والأجل المتوسط .

---

(١) يخرج الاستهلاك العام عن نطاق هذه الورقة .

وتنقسم العوامل التى تتدخل فى تحديد حجم واتجاه الاستهلاك النهائى طبقا للعديد من الأسس التى تتخذ فى هذا الصدد ، حيث نجد مثلا أن هذه العوامل تنقسم طبقا للقدرة على القياس الى عوامل كمية ، وعوامل غير كمية ، كما تنقسم طبقا لدرجة الثبات الى عوامل ثابتة ، وعوامل متغيرة ، وتنقسم طبقا لحدود تأثيرها الى عوامل عامة وعوامل خاصة بالطلب على سلعة أو خدمة معينة . وتنقسم أخيرا طبقا لنوعها الى عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية .

وتجدر الاشارة الى أن عددا من العوامل المشار اليها يمكن أن يندرج تحت أكثر من تقسيم من التقسيمات الأربعة السابق بيانها . حيث نجد مثلا أن متوسط الدخل الفردى يدخل ضمن العوامل القابلة للقياس الكمى ، وأن هذا العامل يعتبر من العوامل المتغيرة ، كما يندرج ضمن العوامل الاقتصادية المؤثرة على حجم الطلب العائلى على السلع والخدمات .

وتنقسم هذه الدراسة الى أربعة أقسام . يتناول الأول منها أهم المؤشرات الاحصائية الخاصة بالاستهلاك النهائى أما الثانى فيتناول العوامل المحددة للاستهلاك العائلى ويتعرض القسم الثالث لقياس تأثير العوامل الخاصة بالاستهلاك العائلى ، والقسم الرابع الخاتمة .

القسم الأول

أهم المؤشرات الاحصائية الخاصة بالاستهلاك النهائى

يتناول هذا القسم تطور الانفاق الاستهلاكى ومقارنته بالناتج المحلى الاجمالى لأن فى هذا مؤشر لمدى الاعتماد على الامكانيات الذاتية فى دفع عجلة النمو . ويرجع ذلك الى أن زيادة الاستهلاك النهائى بمعدلات أقل من معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى وازيد من معدلات النمو السكانية يؤدى الى وجود فضلة من الموارد يمكن توجيهها الى الانفاق الاستثمارى الموجه لعملية التنمية ، ويؤدى بالتالى الى لرتفاع مضطرد فى مستوى المعيشة ، ولا يقتصر الأمر على ذلك ، بل يمتد الى وجود علاقات مباشرة بين الاستهلاك النهائى وغيره من المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالصادرات والواردات ... الخ .

وفيما يلى تحليل للعلاقات التبادلية بين الانفاق الاستهلاكى النهائى وهذه المتغيرات الرئيسية .

أولا : الانفاق الاستهلاكى النهائى والناتج المحلى الاجمالى .

يوضح الجدول رقم (١) معدلات النمو الخاصة بكل من الناتج المحلى الاجمالى والانفاق الاستهلاكى خلال الفترة من ٦٤/١٩٦٥ حتى ٨٢/١٩٨٣ ومنه يتبين أن :

- معدلات النمو الخاصة بكل من الناتج المحلى الاجمالى والانفاق الاستهلاكى تتمتع بعدم الاستقرار ، وقد يرجع ذلك لتأثير الأسعار ، اذ نجد انخفاض شديد فى معدل نمو الناتج المحلى بالنسبة لسنة ٨٢/١٩٨٣ حيث يقوم فيها الناتج المحلى على أساس أسعار ٨١/١٩٨٢ ، ونفس الملاحظة تنطبق على معدل النمو الخاص بالانفاق الاستهلاكى .
- يفوق معدل نمو الانفاق الاستهلاكى فى غالبية السنوات معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ، ومن هنا يمكن الوقوف على مدى الارتفاع الذى أصاب الانفاق الاستهلاكى ،

جدول رقم (١)

الناتج المحلى والاستهلاك النهائى

(بليون جنيه)

السنه	الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة العوامل	معدل زيادة الناتج	الاستهلاك النهائى	معدل زيادة الاستهلاك النهائى	الاهمية النسبية الاستهلاك
١٩٦٥/٦٤	١٩١٢ر٦	—	١٦٠٥ر٤		٨٣ر٩
١٩٦٦/٦٥	٢١٠٩ر٧	١٠ر٣	١٨٠٠ر١	١٢ر١	٨٥ر٣
١٩٦٧/٦٦	٢١٧٩ر١	٣ر٢	١٨٣٩ر١	٢ر٢	٨٤ر٤
١٩٦٨/٦٧	٢١٨٧ر٨	٤ر	١٨٩٩ر٦	٣ر٣	٨٦ر٨
١٩٦٩/٦٨	٢٣٣٩ر٤	٦ر٩	١٩٩٨ر٤	٥ر٢	٨٥ر٤
١٩٧٠/٦٩	٢٨٠٤ر٢	١٩ر٩	٢٥٢٥ر٠	٢٦ر٤	٩٠ر
١٩٧١/٧٠	٢٩٧٧ر٠	٦ر٢	٢٧٦٧ر٤	٩ر٦	٩٣ر٠
١٩٧٢/٧١	٣٢٠٩ر٩	٧ر٨	٢٩٨٢ر٧	٧ر٨	٩٢ر٩
١٩٧٣	٣٥٢٦ر١	٩ر٩	٣٠٥٠ر٧	٢ر٣	٨٦ر٥
١٩٧٤	٤١٩٩ر٦	١٩ر١	٣٧٦٢ر٢	٢٣ر٣	٨٩ر٦
١٩٧٥	٥٠٦١ر٣	٢٠ر٥	٤٣٠٦ر١	١٤ر٥	٨٥ر١
١٩٧٦	٦١٦٤ر٢	٢١ر٨	٥٨٦٧ر٣	٣٦ر٣	٩٥ر٢
١٩٧٧	٧١٩٩ر٩	١٦ر٨	٥٢٩٤ر٢	٩ر٠٢	٧٣ر٥
١٩٧٨	٩٠٤٣ر٢	٢٥ر٢	٦٤٣٧ر٧	٢١ر٦	٧١ر٤
١٩٧٩	١٢٠٦٧ر٧	٣٣ر٩	٨٣٢٨ر٣	٢٩ر٤	٦٩ر٠
١٩٨١/٨٠	١٥٨٠٨ر٣	٣١ر٠	١٢٦٢٩ر٧	٥١ر٦	٧٩ر٩
١٩٨٢/٨١	١٩٣٢٠ر٣	٢٢ر٢	١٥٨١٩ر٩	٢٥ر٣	٨١ر٩
١٩٨٣/٨٢	٢٠٦٦٣ر٠*	٦ر٩	١٥٤٦٩ر٣*	٩٧ر	٧٤ر٨

بالاسعار الجاريه

* بأسعار ١٩٨٢/٨١

المصدر: وزارة التخطيط

خاصة خلال الفترة ٦٨/١٩٦٩ حتى ١٩٧٦ وهذه الفترة يدخل فى نطاقها الاستعداد لحرب أكتوبر وما أعقبها من زيادة فى الاستهلاك لتعويض جزء من الامعاناه فى الفترة التى سبقت الحرب والتى شهدت زيادة كبيرة فى الانفاق العسكرى ، لذلك نجد تزايد للأهمية النسبية للانفاق الاستهلاكى فى خلال هذه الفترة حيث تراوحت بين ٤ر٨٥٪ الى ٢ر٩٥٪ .

- شهدت الفترة ١٩٧٧ حتى ٨٢/١٩٨٣ تراجع للأهمية النسبية للانفاق الاستهلاكى حيث نجد فى معظمها تزايد معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى عن معدلات نمو الانفاق الاستهلاكى وهذه ظاهرة صحيه من وجهة النظر الاقتصادية .

ثانيا : الاستهلاك النهائى والصادرات والواردات السلعيه .

يوضح الجدول رقم (٢) معدل نمو الصادرات والواردات حيث تبين انخفاض معدل نمو الصادرات عموما اللهم الا سنتى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ حيث بلغت معدلات الزياده ٤ر٨٩٪ ، ٥ر٦٥٪ على التوالى ويرجع ذلك فى الأساس الى الطفرة الشديدة فى صادرات البترول فى هاتين السنتين بالنسبة لما قبلها حيث بلغت صادرات البترول فى سنة ١٩٧٩ مايقارب ٤ر٥٣٥ [1] مليون جنيه ، سنه ١٩٨٠ مايقارب ٦ر١٣٧٠ مليون جنيه بينما كانت فى سنة ١٩٧٨ ٦ر١٨٨ مليون جنيه .

- يعتبر أهم بند بالنسبة للصادرات السلعية ذلك الذى له علاقة بالاستهلاك النهائى كبند الفواكه والثمار ، والحبوب والبقول ، الأقمشة وألبسه جاهزه ، والواقع أن صادرات الحبوب تتجه الى الانخفاض نظرا لانخفاض صادرات الأرز حيث وصلت فى سنه ١٩٨٢ الى ٦ر٧ [1] مليون جنيه فقط بينما كانت فى ١٩٨١ حوالى ٢٨ [1] مليون جنيه نتيجه لزيادة الاستهلاك المحلى ، كذلك انخفضت صادرات البصل الطازج الى ٧ر٣ مليون جنيه عن سنه ١٩٨٢ . أما صادرات الفواكه وأهمها

---

(١) النشرة الاقتصادية - البنك الاهلى المصرى ص١٣٦ العدد الأول مجلد ٣٦ سنه ١٩٨٣

جدول رقم (٢)

الصادرات والواردات السلعية ومعدلات نموها

خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢

(القيمة بمليون جنيه)

السنة	الصادرات السلعية		الواردات السلعية		الواردات الاستهلاكية					
					احمالي		سلع معمرة		سلع غير معمرة	
	القيمة	معدل النمو %	القيمة	معدل النمو %	قيمة	معدل النمو %	قيمة	معدل النمو %	قيمة	معدل النمو %
١٩٧٤	٥٩٣		٩٢٠		١٦١٫٩		٣٨٫٠			
١٩٧٥	٥٤٩	(٧٫٤)ـ	١٥٣٩	٦٧٫٣	٢٦٦٫٧	٦٤٫٧	٤٩٫٣	٢٨٫٠	٢٦٦٫٧	٦٤٫٧
١٩٧٦	٥٩٥	٨٫٤	١٤٩٠	٣٫٢ـ	٣٤١٫٠	٢٨٫٠	٨٦٫٢	٧٤٫٨	٢٤٨٫٤	٧٫٤
١٩٧٧	٦٦٩	١٢٫٤	١٨٨٤	٢٦٫٤	٤١٣٫٠	٢١٫٣	١٢٧٫١	٤٧٫٤	٢٥٤٫٨	(١١٫٠)ـ
١٩٧٨	٦٨٠	١٫٦	٢٦٣٢	٣٩٫٧	٦٢٦٫٠	٥١٫٤	١٧٣٫٤	٣٦٫٤	٤٥٢٫٦	٧٧٫٦
١٩٧٩	١٢٨٨	٨٩٫٤	٢٦٨٦	٢٫١	٦٢٥٫٦	ـ	١٦٩٫٤	(٣٫٠)ـ	٤٥٦٫٢	٩٪
١٩٨٠	٢١٣٢	٦٥٫٠	٣٤٠٢	٢٦٫٧	٧٩٥٫٤	٢٧٫١	١٦٦٫٧	(٢٫٠)ـ	٦٢٨٫٧	٣٧٫٨
١٩٨١	٢٢٦٣	٦٫١	٦١٧٨	٨١٫٦	١٦١١٫٦	١٠٢٫٦	٣١١٫٦	٨٦٫٩	١٣٠٠٫٠	١٠٦٫٨
١٩٨٢	٢١٨٤		٦٣٥٥		١٢٧٧٫٣	٢١٫٠	٤١٧٫٠	٣٤٫٠	١١٥٠٫٧	(١١٫٠)ـ

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الكتاب السنوى للاحصاء ١٩٨٣

: البنك الاهلى المصرى النشرة الاقتصادية م ٣٦ العدد الأول ١٩٨٣

البرتقال فتزداد أهميته حيث ترتفع قيمة صادراته . فقد وصلت في سنة ١٩٨٢ الى حوالى ٣٧ مليون جنيه بينما حققت فى سنة ١٩٧٩ ماقيمته ٤ر١٤ مليون جنيه ، كذلك فان صادراته تتمتع باتجاه متزايد فقد حققت مايساوى ٨ر٢٨ مليون جنيه عن سنه ١٩٨٢ فى حين وصلت لأعلى مستوى لها سنة ١٩٧٩ وكان ٨ر١٨ مليون جنيه عن فترة السبعينيات .

ـ يلاحظ من الجدول (٢) أيضا زيادة معدلات نمو الواردات عن معدلات نمو الصادرات فيما عدا سنتى ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ ويرجع هذا فى الأساس للقفزة فى معدلات نمو صادرات البترول حيث ارتفع صادر البترول الى ١ر١٤٩ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٦ فى حين بلغ ٨ر٥١ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ وفى نفس الوقت انخفضت الواردات من السلع الوسيطة من ٧ر٦١٨ مليون جنيه سنه ١٩٧٥ الى ٦ر٤٤٤ مليون جنيه سنه ١٩٧٦ .

كما يلاحظ الزيادة المضطردة فى الواردات الاستهلاكية وبلغت أقصاها سنة ١٩٨١ ، نظرا للزيادة الكبيرة فى معدلات زيادة السلع غير المعمرة حيث تزايدت بمعدل ٨ر١٠٦ ٪ وعلى وجه الخصوص واردات دقيق القمح حيث ارتفعت من ٧ر٧١ مليون جنيه سنة ١٩٨٠ الى ٨ر٢٥٠ فى سنة ١٩٨١ .

ثالثا : <u>مساهمة الانتاج المحلى فى تغطية الطلب المحلى على أهم السلع</u>

تعتبر نسبة مساهمة الانتاج المحلى فى تغطية الطلب المحلى من النسب الهامة نظرا لقدرتها على بيان قدرة الاقتصاد القومى فى الاعتماد على ذاته ، وقد أولت الخطة السنوية لعام ٨٤/ ١٩٨٥ أهمية الاعتماد على الذات حيث وردت زيادة الاعتماد على الذات على أنها من الركائز الأساسية للخطة .

ويبين الجدول رقم (٣) حدود وامكانية تغطية الطلب المحلى من الانتاج المحلى لبعض السلع المختارة ومدى مساهمتها فى زيادة الصادرات بالنسبة للمحقق

فعلا عن عام ٨١/ ١٩٨٢ وماهو مستهدف بالنسبة لعام ٨٤/ ١٩٨٥.

من الجدول يمكن تقسيم هذه السلع الى الثلاث مجموعات التالية :

المجموعة الأولى : وهى تلك التى يغطى فيها الانتاج المحلى مجموع الطلب المحلى ويتبقى منها مايمكن تصديره للخارج وهذه السلع [1] هى (خضر طازجه [2] والفاكهة ومنتجات النخيل [2] والبصل) ، سولار ، مازوت وبعض منتجات البترول الأخرى كالنافتا ، ديزل لم ترد بالجدول) والأرز المصروب رغم انخفاض كمية الصادرات المستهدفه من ٧٦ ألف طن عام ٨١/ ١٩٨٢ الى ٦٠ ألف طن عام ٨٤/ ١٩٨٥ ، والخضر والفواكه المحفوظه ، وغزل القطن والمنسوجات القطنيه والسجاد والكليم والملاحظ بالنسبة لهذه المجموعة لنسجيه أن هناك زيادة كبيرة مستهدفه لصالح الصادرات عما كانت عليه فى عام ٨١/ ١٩٨٢. أما صناعة الصابون فانها لاتستهدف تغطية الطلب المحلى فقط عام ٨٤/ ١٩٨٥ بل من المنتظر أن تغزو الأسواق الخارجيه بما قيمته ٦ر٧ ألف طن عام ٨٤/ ١٩٨٥ ومعدن الألومنيوم وشرائح الصلب [1].

المجموعة الثانية : وهى المتعلقه بمجموعه السلع التى يغطى فيها الطلب المحلى سواء كان وسيطا أو نهائيا عن طريق الواردات وهذه السلع هى بنزين الطيران ، الدقيق الفاخر ، الشاى والبن والتبغ - السكر الخام - كاوتشوك خام .

---

(١) هناك صادرات تقليدية معروفه لم تذكر أعلاه كصادرات القطن ، الكتان وردت بالموازين السلعيه الكمية باطار خطة ٨٤/ ١٩٨٥ صفحات ١٧١ ومايليها .

(٢) تتضمن تالف مانسبته ١٠٪ من الانتاج المحلى بالنسبة للخضر الطازجه ومانسبته من ٨ - ٣ر٨٪ بالنسبة للفاكهه ومنتجات النخيل .

المجموعة الثالثة : وهى تنصب على مجموعة السلع التى لاتغطى الطلب المحلى مما يعنى استيفاء جزء منه عن طريق الواردات مع تزايد قدرتها على تغطية الطلب المحلى كالقمح [1] ، الشعير ، الأرز - الذرة الشاميه - قصب السكر - بيض دواجن - سكر مكرر - حلاوة طحنيه - منسوجات حريرية - مصنوعات جلدية .

المجموعة الرابعة : وهى المتعلقة بتلك السلع التى لايكفى فيها الانتاج المحلى مجرد الاستهلاك النهائى وهذه السلع منها : العدس حيث لايغطى قيمة الانتاج المحلى أكثر من ٨٪ من الطلب النهائى عن عام ٨١/ ١٩٨٢ ومستهدف أن يغطى مايقارب ار١٤٪ عن سنة ٨٤/ ١٩٨٥ كذلك الحال بالنسبة للحوم الماشية الحمراء حيث غطى الانتاج المحلى مايساوى م ر٩٤٪ من الطلب المحلى عام ٨١/ ١٩٨٢ ومستهدف أن تزيد قدرة الانتاج المحلى فى التغطية الى ٦ر٨٠٪ عن سنة الخطة ٨٤/ ١٩٨٥ . كذلك الدواجن فقد حقق الانتاج المحلى سنة ٨١/ ١٩٨٢ مايساوى ٤ر٧٧٪ من الطلب المحلى ، ار٨٢٪ عن عام ٨٤/ ١٩٨٥ . ونفس الملاحظة تنطبق على الأسماك والسكر المكرر والزيت وزيت بذرة القطن والسمن الصناعى بالنسبة لسنة ٨٤ / ١٩٨٥ سيبدأ الانتاج المحلى فى تغطية ار٩٣٪ من الطلب المحلى .

ويلاحظ أن هذه المجموعة يقع فيها جزء كبير من السلع الغذائية الأساسية مجموعة الانتاج الحيوانى سواء كانت لحوم حمراء أو بيضاء وأسماك .

---

(١) يتضمن تالف مانسبته ٤ر٩٪ من الانتاج المحلى عن عام ٨١/ ١٩٨٢ ومستهدف انخفاض هذا التالف الى ٩ر٨٪ عام ٨٤/ ١٩٨٥ .

جـــدول رقـــم (٣)

نسب تغطية الطلب المحلى من الانتاج المحلى ومساهمة المجموعات السلعية فى زيادة الصـــــــــادرات

البيـــــان	استيعاب الطلب المحلـــــى % (١)			الصادرات بالألف طن (١)			نسبة الطلب النهائى المحلى		نسبة الفاقد	
	٨٤/٨١		٨٥/٨٤	٨٤/٨١	٨٥/٨٤	حجم واتجاه التغير	٨٤/٨١	٨٥/٨٤	٨١/٨١	٨٥/٨٤
	انتاج محلى	واردات	انتاج محلى واردات	فعلى	مستهدف					
الانتاج النهائى (الف طن)										
القمح	٣٤	٦٨	٣٣ ٦٧				١٢ر٨	١٥ر٠	٩ر١	٨ر٩
الشعير	١٠٠	—	١٠٠				٦ر٣	٧ر٠		
الذرة الشامية	٧٢	٢٨	٧٠ ٣٠				٤ر٠	٤ر٥		
أرز شعير	١٠٠	—	١٠٠ —							
فول	١٠٠	—	١٠٠ —				٨ر٠	١٨ر١		
عدس	٦	٩٤	١٠ ٩٠							
قصب السكر	١٠٠	—	١٠٠ —							
خضر طازجة	٩٩ر٥	٥ر	١٠٠ —	١٨٠	٢٠٤	٢٤	٩٥ر٧	٩٥ر١	١٠ر٠	١٠ر٠
الفاكهة ومنتجاتها										
النخيـــل	٩٧ر٥	٢ر٥	٩١ ١	١١٢	١٤٥	٣٣	١٣ر٠	١٤ر٠	٨ر٣	٨ر٠
بنجر السكر	١٠٠	—	١٠٠ —	—	—	—	—	—	—	—
بصل	١٠٠	—	١٠٠ —	١١	٣٧	٣٦				
الانتاج الحيوانى										
لحوم حمراء	٧١	٢٩	١٨ ٣٢	٨	٧	(١)—	١٤ر٥	٨٥ر١		
حيوانات حية للتربية	٤٤	٥٦	٤٤ ٥٦	—	—	—	—	—	—	—
دواجن	٦٦	٢٤	٦٩ ٣١	—	—	—	٧٧ر١	٨٩ر١		
بيض	٨٨	١٢	١٠٠ —	—	—	—	—	—		
أسماك	٦٣	٤٧	٦٣ ٣٧	—	—	—	٧١ر١	٧١ر٦		
البقول ومنتجاته										
بوتاجاز	٥٤	٤٦	٦٠ ٤٠							
بنزين	١٠٠	—	١٠٠ —							
بنزين طيران	—	١٠٠	— ١٠٠							
سولار	٧٣	٢٧	٧٠ ٣٠	٢٦١	٣٤٥	٨٤				
مازوت	١٠٠	—	٩٤ ٦	١١٨٥	١٢٧٤	(٧١)				
الصناعات الغذائية										
أرز مصروب	١٠٠	—	١٠٠ —	٧٤	٦٠	١٦				
دقيق فاخر	—	١٠٠	— ١٠٠							
مكرونة	٩٩ر٥	٥ر	١٠٠ —	١	—	—(١)				
سكر حام	—	١٠٠	— ١٠٠	—	—	—				
سكر مكرر	٥٤	٤٦	٤٥ ٥٥	١٠	٢٤	١٤	٦٦ر١	٧١ر١		
زيت بذرة قطن	٢٦	٧٤	٢٠ ٨٠	—	—	—	٥١ر٠	٤٠ر٠		
زيت مسلى صناعى	٩١	١	٢٩ ٢١	—	—	—	١٤ر٠	١٣ر١		
خضر وفواكه محفوظة	٨٣	١٧	٢٩ ٢١	١٤	١٥	١	—	—		
قطاع المغزل والنسيج										
غزل قطن	١٠٠	—	١٠٠ —	٢٨ر١	٥٧ر١	٢٨ر١				
منسوجات قطنية	١٠٠	—	١٠٠ —	٨ر١	١٦ر٠	٧ر٦				
غزل حرير	٥٧	٤٣	٨١ ١٩	١ر١	٢ر	(١ر١)				
منسوجات حريرية	٩٣	٧	١٠٠ —	—	—	—				
سجاد وكليم										
الصوف مروح	٨٦	١٤	٩٨ ٢	٢٦٨	١١٦٠	٨٩٢				
ملابس جاهزة وطيون قطعة)	٧٨	١٣	٩٠ ١٠	١ر٤	٣ر٧	٣ر				
احذية جلدية (الف زوج)	١٨	٢	٩٩ ١	١٢٤	٤٨٠	٣٥٦				
مصنوعات جلدية	٩٤	٦	٩٥ ٥	٢ر	٢ر٦	٤ر٤				
صابون	٨٧	١٣	١٠٠ —	—	٢ر٧	٢ر٧				
بن	—	١٠٠	— ١٠٠							
شاى	—	١٠٠	— ١٠٠							
تبغ	—	١٠٠	— ١٠٠							

المصدر (١) لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسنة ١٩٨٥/٨٤

— تعنى نسبة الانتاج المحلى الى الطلب النهائى

القسم الثانى

العوامل المحددة للاستهلاك العائلى

يحدد العامل المؤثر على الاستهلاك العائلى بأنه المتغير الذى يتدخل فى تحديد حجم هذا الاستهلاك واتجاهه ، سواء كان هذا التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق غيره من العوامل الاخرى ، سواء عم هذا التأثير بطريقة مستقلة أو ضمن التفاعل مع عوامل أخرى. ويتطلب دراسة هذه العوامل من مدخل تخطيطى التنبيه الى مجموعة الضوابط التالية :-

- أن هناك قدر من الارتباط بين العوامل المختلفة المحددة للاستهلاك العائلى يفرض على المخطط قياسه ، حتى يمكن تقدير الأثر المترتب على تغيير عامل معين على اتجاه أثر العوامل المرتبطة به على الاستهلاك العائلى ، وذلك لكى يضمن وحدة اتجاه الآثار المترتبة على العوامل المختلفة الى تلك الوجهة التى يستهدفها المخطط.
- أن العوامل المشار اليها تنقسم الى قسمين رئيسين يحكما غيرهما من التقسيمات المختلفة ، ويتمثلا فى عوامل ذاتية تتحدد بالمفردة الاقتصادية التى تتخذ قرارات الاستهلاك ، وعوامل موضوعية تفرض على هذه الوحدة من خلال الأطر التى تتحرك فيها ، اذ يسهل على المخطط التحكم فى العوامل الموضوعية فى الأجل المتوسط من الزمن ، وحتى الأجل القصير من خلال تغيير السياسات العامة التى ترسم فى المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية ، بينما يصعب التأثير على العوامل الذاتية الا فى الأجل الطويل وينصرف هذا التحفظ الى ضرورة تكثيف الجهد التخطيطى فى الأجلين القصير والمتوسط الى التحكم فى الاستهلاك العائلى عن طريق العوامل الموضوعية ، التى تمهد بدورها لزيادة القدرة على التحكم فى العوامل الذاتية فى الأجل الطويل .
- انه لايكفى فى مجال تخطيط الاستهلاك التعرف على العوامل المؤثرة على الاستهلاك العائلى ، بل من الضرورى أن يحدد جهاز التخطيط الوزن النسبى لكل عامل من العوامل المذكورة . وهو الأمر الذى يفسح أوسع مساحة للاختلاف بسبب تباين الرؤية حول تحديد هذا الوزن . يفرض الافصاح مسبقا عن

الأهداف التى يحددها جهاز التخطيط لقيم ومجالات الاستهلاك العائلى للعمل على تقليل مساحة الاختلاف فى تحديد الوزن النسبى لكل عامل الى أقل درجة ممكنة .

ونعرض فيما يلى لأهم تقسيمات العوامل المحددة للاستهلاك العائلى :

أولا : تقسيم العوامل حسب نوعيتها :

تنقسم العوامل المؤثرة على الاستهلاك العائلى من حيث نوعيتها الى عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية . وتنصرف المجموعة الأولى من العوامل الى تلك المجالات التى تتدخل فى تحديد مستوى الدخل سواء على المستوى الفردى أو القومى ، على اعتبار أن مستوى الدخل يمثل القيد الأهم فى تحديد مقدار الاستهلاك العائلى ، وتسمى هذه العوامل أحيانا بالعوامل الموضوعية . أما المجموعة الثانية فهى العوامل الاجتماعية والسياسية والسلوكية ، والنفسية . ونتناول كل من هذه العوامل على النحو التالى :-

أ - العوامل الاقتصادية :

تؤثر أهداف وأدوات السياسة الاقتصادية على الاستهلاك العائلى ، ويختلف هذا التأثير بطبيعة الحال طبقا لمرحلة التطور التى يمر بها الاقتصاد القومى ، حيث تزداد القدرة على التأثير بالنسبة للعوامل الاقتصادية بزيادة تقدم الاقتصاد النامى فى طريق النمو . والعكس بالعكس . ويرجع السبب فى ذلك أساسا الى تزايد قدرة جهاز التخطيط على التحكم فى الادوات التى يستخدمها لتوجيه المتغيرات الاقتصادية الى تلك الوجهة التى يتأتى منها تحقيق الوضع المستهدف الوصول اليه ، عبر فترة محددة من الزمن . وتتمثل أهم العوامل الاقتصادية ذات الأثر على الاستهلاك العائلى فيما يلى :-

١ - حجم الاستثمار المستهدف تنفيذه :

يتحدد حجم الاستثمار المستهدف تنفيذه طبقا لمعدل النمو المخطط للاقتصاد القومى ، ويتناسب معدل الاستثمار طرديا مع معدل نمو الدخل القومى ، ويؤدى هذا الوضع الى نتيجة حتمية تتمثل فى أنه كلما أستهدف رفع معدل نمو الدخل القومى

أستهدف بالتالى رفع معدل الاستثمار ، وهو مايؤدى الى خفض معدل نمو الاستهلاك العائلى الى ذلك الحد الذى يسمح بتكوين الفائض الاقتصادى اللازم لتمويل الاستثمار المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف للدخل القومى .

ومن الناحية النظرية يوجد معدلين للاستثمار القومى ، يتمثل أولهما فى أقصى معدل ممكن للاستثمار ، وهو ذلك المعدل الذى يتم به استثمار كل الفائض الاقتصادى المتاح فى فترة زمنية سابقة مطروحا منه مقدار الاستهلاك اللازم لمعيشة الأفراد عند حد الكفاف ، ويواجه تحديد هذا المعدل بمشكلتين أساسيتين هما : تعريف حد الكفاف الذى يضمن كل من استمرار الأفراد أحياء من ناحية ، وعدم فقدهم الحافز على المشاركة فى العملية الانتاجية من ناحية أخرى . أما المشكلة الثانية فهى قدرة الاقتصاد القومى على استيعاب ذلك الحجم من الاستثمار الذى ينفذ باستخدام أقصى معدل ممكن له . أما أدنى معدل ممكن للاستثمار فهو ذلك المعدل الذى لايتطلب استثمارات الا فى أضيق حد ممكن ، وهى تلك الاستثمارات اللازمة لاعمال الاحلال والتجديد التى تلزم للحفاظ على الطاقات الانتاجية القائمة دون تطويرها أو توسيعها ، ويسمح هذا المعدل للاستثمار بزيادة الاستهلاك العائلى الى أقصى مدى ممكن حيث لايتطلب الأمر فى هذه الحالة ضرورة اقتطاع أجزاء كبيرة من الفائض الاقتصادى المتولد فى فترة زمنية سابقة مادام حجم الاستثمار المستهدف تنفيذه يتواضع الى ذلك المستوى المشار اليها سابقا .

ومن الناحية العملية يصعب الالتزام بكلا المعدلين المحددين نظريا للاستثمار القومى . وبالتالى يتحدد معدل الاستثمار عند ذلك المستوى الذى يسمح بتوفير مقادير متزايدة ومستمرة من الفائض الاقتصادى لاعادة الاستثمار ، ضمانا لاستمرار دفع عملية التنمية ، وتعاظمها مع تزايد مقادير الاستهلاك التى يسمح باتاحتها للافراد حفزا لهم على زيادة التفاعل مع عملية التنمية ، وعملا على احساسهم بعوائد هذه العملية بطريقة غير آجلة .

وبالطبع ينصرف التحليل السابق على اقتصاد مغلق ، أما فى حالة الاقتصاد الذى يتعامل مع العالم الخارجى ، وهى الحالة العادية ، فمن الممكن أن يزداد الاستثمار المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف ، ويزداد الاستهلاك العائلى فى ذات الوقت ، وذلك عن طريق الاقتراض من العالم الخارجى لتمويل جانب من الاستثمار المطلوب تنفيذه على ضخامته دون ضغط الاستهلاك العائلى الى حدود قد تكون مرفوضة سياسيا . ويعنى ذلك

بالتبعية تناقص الاعتماد على المصادر المحلية لتمويل الاستثمار لصالح الافساح لتزايد الاستهلاك العائلى ، هذا بالاضافة الى أنه يتم الاستعانة بالأموال الاجنبية فى صورة قروض أو منح ليس بهدف تخفيف حدة الطلب على المدخرات المحلية ، انما العمل على اقامة قدر معقول من المعارف الفنية للاستثمارات الانمائية لايمكن الوصول اليها اذا تم الاقتصار على المصادر المحلية لتمويل الاستثمار .

وقد اتخذ أسلوب دفع التنمية فى مصر طريقة زيادة معدل الاستثمار دون استهداف ضغط الاستهلاك العائلى الى حدوده الدنيا ، وذلك بزيادة الاعتماد على العالم الخارجى لتمويل قدر يعتد به من الاستثمارات المنفذة . حيث زادت الاستثمارات المنفذة مقومة بأسعار السوق الجارية من ٤٤٦ر٢ مليون جنيه عام ١٩٦٦/٦٥ الى ٥١٥٠ر٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ . وقد زاد معدل الاستثمار طبقا لذلك من ١٧٫٨٪ الى ٢٥ر٢٪ بين عامى المقارنة فى الوقت الذى زادت فيه مساهمة المدخرات الاجنبية المتمثلة فى مقدار العجز الجارى الحادث فى ميزان المدفوعات فى تمويل الاستثمارات المنفذة[1] من ١٣٦ر٦ مليون جنيه الى ١٦٤٩ر٢ مليون جنيه على الترتيب لتشكل بذلك نسبة ٣٠ر٦٪ ، ٣٢ر٠٪ من جملة مصادر التمويل المستخدمة . كما استهدفت الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢ — ١٩٨٧/٨٦ رفع معدل الاستثمار من ٢ر٢٥٪ عام ١٩٨٢/٨١ الى ٢٦٫٨٪ عام ١٩٨٧/٨٦ ، وزيادة مقدار الاستهلاك النهائى العائلى[2] من ١٤٥٥ر٢ مليون جنيه الى ١٨٦٣ مليون جنيه خلال سنوات الخطة ، وذلك بمعدل نمو مستهدف سنويا بواقع ٥ر١٪ ليشكل هذا التغير ما نسبته ٧٠ر٢٪ عام ١٩٨٢/٨١ ينخفض الى ٥٩ر٥٪ عام ١٩٨٧/٨٦ .

---

(١) تقارير البنك المركزى المصرى أعداد مختلفة . وقد أوضحت هذه التقارير أن نسبة مساهمة المدخرات الاجنبية فى تمويل الاستثمار قد بلغت عام ١٩٧٥ ما يقارب ٢ر٥٦٪ حيث وصل العجز فى هذه السنة الى ٩٦٨ر٦ مليون جنيه وبلغت قيمة الاستثمار المنفذ ١٧٢٣٫٨ مليون جنيه .

(٢) الخطة الخمسية المكونات الرئيسية من ص ٦٧ حتى ٦٩ ، ص ٧٢ .

٢ - الدخل الفردى :

يمثل الدخل الفردى أهم محددات الاستهلاك العائلى ، اذ يتم اتخاذ قرارات الاستهلاك فى نطاق الدخل القابل للتصرف فيه ، وهو الفرق بين الدخل المكتسب والاستقطاعات الجبرية التى تتم عليه . ويقصد بالدخل فى هذا الصدد كافة صور العائد الذى يحصل عليه الفرد جراء مساهمته فى توليد القيمة المضافة . سواء كان فى صورة نقدية أو عينية .

ويتأثر حجم الدخل الفردى القابل للتصرف فيه بالعديد من العوامل منها مثلا حجم الدخل القومى ، السياسات المالية والاجتماعية السارية ، ومقدار مساهمة الفرد فى العملية الانتاجية ونوعية هذه المساهمة . كما يتأثر حجم الاستهلاك الذى يتم من الدخل الفردى بعوامل أخرى مثل الميل للاستهلاك والمستوى العام للاسعار ، ومجموعة العوامل الغير اقتصادية كالعادات والتقاليد ، والرغبة فى المحاكاة والموضة الى غير ذلك من عوامل .

ويزداد حجم الاستهلاك العائلى بزيادة حجم الدخل الفردى القابل للتصرف فيه ، نظرا لوجود علاقة طردية قوية بين كلا المتغيرين ، مع ملاحظة أن نسبة الاستهلاك للدخل تتناقص بارتفاع مستوى هذا الدخل ، وذلك كاتجاه عام ، وهو ما اصطلح على تسميه هذه الظاهرة بتناقص الميل المتوسط للاستهلاك بارتفاع مستوى الدخل . ويرجع السبب فى ذلك الى تناقص الميل الحدى للاستهلاك بارتفاع مستوى الدخل . وهو مايعنى تزايد الميل الحدى للادخار بسبب تزايد الاشباع من السلع والخدمات الاستهلاكية عند مستويات الدخل العليا .

ويبدأ التناقص فى نسبة الاستهلاك للدخل بالنسبة للطلب على الغذاء بفعل قانون انجل ، اذ يتراخى الطلب على الغذاء بارتفاع مستوى الدخل ، ثم يتجه الطلب على السلع الاستهلاكية الاخرى فى التناقص كنسبة من الدخل ، ثم يأتى بعد ذلك تراخى الطلب على استهلاك الخدمات . لتخصص كل زيادة فى الدخل بعد مرحلة معينة للادخار .

ويفيد التتابع السابق فى اتجاه الطلب على مكونات الاستهلاكى العائلى عملية تخطيط الاستهلاك ، اذ يتم بمقتضاه رصد اتجاه الطلب الاستهلاكى ، وتحديد سبل التحكم فيها وتوجيهها الى تلك الوجهة التى يقررها جهاز التخطيط ، بالاضافة لاتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد هيكل الانتاج المحلى من السلع والخدمات وتقدير مكونات الواردات .

ويتم التعرف على حساسية الطلب من حيث حجمه واتجاهه للتغيرات التى تحدث فى الدخل عن طريق مرونات الطلب الاتفاقية على كل السلع والخدمات المختلفة ، ولا يتأتى حساب هذه المرونات الا من خلال ابحاث دقيقة لميزانية الأسرة ، يراعى فى اعدادها العوامل التالية :ـ

- تحديد التعاريف المستخدمة فى ابحاث ميزانية الأسرة بطريقة واضحة مبسطة يسهل استخدامها سواء من جامعى البيانات او مقدميها .
- توفير كافة الضوابط التى تضمن أن تكون العينة المختارة لاجراء بحوث ميزانية الاسرة ممثلة للمجتمع . سواء جغرافيا ، أو عمريا ، أو دخليا . اذ لا يكفى مثلا التقسيم جغرافيا الى ريف وحضر ، بل من الضرورى أن يقسم الريف مثلا الى ريف الوجه البحرى ، وريف الصعيد ، وأن يقسم ريف الوجه البحرى مثلا الى مناطق حسب درجة النمو الاقتصادى بكل منها .. وهكذا .
- الاسراع بدورية اجراء ابحاث ميزانية الأسرة ، حتى يتم التعرف أولا بأول على التطورات فى اتجاه الطلب الاستهلاكى ، ورصدها .
- زيادة كفاءة العمليات اللاحقة لتجميع البيانات ، مثل تحليل هذه البيانات واستخلاص النتائج منها ، حتى لا يؤدى طول الفترة الزمنية الممتدة بين جمع البيانات وظهور نتائجها الى فقدان هذه النتائج لقيمتها التخطيطية. وقد أجرى جهاز الاحصاء فى مصر عدد ٤ بحثا لميزانية الأسرة فى السنوات ٥٨/١٩٥٩ ، ٦٤/ ١٩٦٥ ، ٧٤/١٩٧٥ ، ٨١/١٩٨٢ . ولم تتحقق الاستفادة الكاملة من نتائج هذه الابحاث . ومن مظاهر ذلك :ـ
- استمرار اعداد سلاسل الارقام القياسية لاسعار المستهلكين طبقاً لنتائج بحث ميزانية الاسرة لعام ٦٤/١٩٦٥ على الرغم من اعداد ابحاث بعده اسفرت عن نتائج مختلفة لمكونات الطلب الاستهلاكى والاوزان النسبية لهذه المكونات .
- اعداد تقديرات الاستهلاك العائلى فى خطة ٨٢/١٩٨٣ ـ ٨٦/١٩٨٧ ـ باستخدام النتائج التى اسفر عنها بحث ميزانية الاسرة لعام ٧٤/١٩٧٥ بسبب تأخر نتائج البحث الذى أجرى عام ١٩٨١ .

— لم يوضح اطار الخطة الخمسية المشار اليها ارتباط أهداف الانتاج والاستيراد من السلع الغذائية والاستهلاكية باتجاه الطلب على هذه السلع خلال سنوات الخطة. وهو مايؤدى الى الافتراض بأن القيم الواردة فى الاطار المذكور تدخل ضمن القيم المقدرة ، وليست القيم المخططة لحجم الاستهلاك العائلى ، وهى القيم الواجب أن يصل اليها جهاز التخطيط اعتمادا على النتائج المتاحة من أبحاث ميزانية الأسرة فى مجال حسابات المرونة الدخلية للطلب الاستهلاكى .

٣ — نمط توزيع الدخل :

يؤثر نمط توزيع الدخل القومى بين الفئات الاجتماعية المختلفة بطريقة مباشرة على حجم واتجاه الاستهلاك العائلى ، وذلك من خلال التأثير على مقدار الدخل المتاح لدى الأفراد بكل فئة اجتماعية . وعادة يوجد نمطين لتوزيع الدخل القومى ، يتمثل النمط الأول فى التوزيع الغير عادل للدخل ، بينما يتمثل النمط الثانى فى التوزيع العادل لذات الدخل. حيث ينصرف النمط الأول الى السماح بوجود فوارق كبيرة بين مستويات الدخول التى يتحصل عليها الافراد . وينصرف النمط الثانى الى الحد من هذه الفوارق الدخلية سواء باقتطاع أجزاء متزايدة من الشرائح الدخلية الكبيرة او بابقاء هذه الشرائح على ماهى عليه والعمل على رفع مستوى الدخول الصغيرة بطريقة مستمرة ، وبمعدل أسرع من معدل تزايد المستويات المرتفعة من الدخول .

ويؤدى تواجد التوزيع غير العادل للدخل القومى الى نقص القيمة المطلقة للاستهلاك العائلى ، أى نقص الميل المتوسط للاستهلاك على المستوى القومى ، لانخفاض قيمة هذا الميل لدى شرائح الدخل العليا على عكس مايسفر عنه تواجد نمط التوزيع العادل للدخل الذى يؤدى لزيادة قيمة الاستهلاك العائلى ، ويرفع بالتالى الميل المتوسط للاستهلاك على المستوى القومى بسبب ارتفاع قيمة الميل الحدى للاستهلاك لدى فئات الدخل الدنيا .

ويؤدى استهداف زيادة حجم المدخرات المحلية اللازمة لتمويل التنمية الى عدم تدخل السياسة الاقتصادية بصفة عامة ، والسياسة المالية بصفة خاصة فى العمل على الحد من تفاوت الدخول . الا أن انتهاج هذا الاسلوب الانمائى يفقد عملية التنمية بعدها الاجتماعى المطلوب.

والذى يعمل على توسيع قاعدة المستفيدين بعوائد التنمية ، لزيادة حماسهم للمشاركة فيها ، وهو الأمر الذى يعرض بالتبعية ضرورة استهداف اعادة توزيع الدخل القومى لصالح فئات الدخل الدنيا حتى ولو تم ذلك على حساب التضحية مرحليا بهدف العمل على زيادة حجم المدخرات المحلية ، خاصة اذا أخذت الاعتبارات التالية فى الحسبان .

— أن وجود فضلة من الدخل المتاح لدى شرائح الدخل العليا لايحتم توجيه هذه الفضلة الى الأوعية الادخارية المتاحة اما لضعف العادة المصرفية لدى الافراد ، أو لانخفاض مستوى الخدمة المقدمة من الاوعية الادخارية الموجودة نظرا لتخلف هذه الاوعية او لكلا الامرين معا . مما يؤدى لتوجيه جانب يعتد به من فائض الدخل الى الاكتناز سواء فى صورة نقدية ، أو سلعية بزيادة اقتناء المعادن النفيسة .

— انه حتى لو توجه الافراد الى الاوعية الادخارية المتاحة لايداع فوائض الدخل المتولدة لديهم ، لايضمن توجيه هذه المدخرات الى الوجهات الاستثمارية المطلوبة تنميتها ، أو زيادة الارصدة النقدية لدى الاوعية الادخارية دون القدرة على توظيفها على الاطلاق .

— عادة مايتسم استهلاك الشرائح العليا من الدخل بالبلاد النامية بالجنوح الى الاستهلاك الكمالى ، أو الترفى ، او حتى الاستفزازى ، وهو مالايضمن توجيه فضله الدخل الى الادخار ، وذلك اما للسعى للحصول على قيمة اجتماعية من هذا السلوك ، أو لتفش المحاكاة بين هذه الشرائح .

وتلعب أدوات السياسة المالية دورا هاما فى مجال توزيع الدخل القومى بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، سواء باستخدام ادوات النظام الضريبى ، او الانفاق العام حيث يتسم الهيكل الضريبى القائم على الاعتماد على الضرائب المباشرة بالعدالة النسبية فى مواجهة الهيكل القائم على الاعتماد على الضرائب غير المباشرة اذ تصيب الضرائب المباشرة فى الاساس اصحاب الدخول والثروات الكبيرة . بينما تصيب الضرائب غير المباشرة فى الاساس اصحاب الدخوب الثابتة والمحدودة . وذلك بسبب أن الضرائب غير المباشرة تمارس آثارها التوزيعية من خلال رفع اسعار السلع والخدمات المتداولة ، وهو مايمس جانب يعتد به من الدخول القابلة للتصرف فيها لدى اصحاب الدخوب المحدودة بسبب ارتفاعات الاسعار بما حدى بالبعض أن يطلق على الضرائب غير المباشرة بأنها ضريبة ظالمة خاصة وأن الهيكل الضريبى فى العديد

من البلاد النامية عادة مايعتمد بصفة اساسية على الحصيلة من الضرائب الغير مباشرة لما لهـا من سمات ذات أثر ايجابى على الاوضاع المالية ، منها مثلا سهولة التحصيل واستمرارية الحصيلة على مدار السنة المالية ، بالاضافة الى تخلف الاجهزة الضريبية بجمهرة البلاد النامية فـى مجالات الحصر والربط والتحصيل فى مجالات الضرائب المباشرة مما يدفع السلطات المالية الـى زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة على الرغم من ظلمها الاجتماعى ، وعلى الرغم من رفـع شعارات العدالة الاجتماعية ، دون اللجوء الى الادوات الكفأة لتحقيقها .

وتجدر الاشارة الى ملاحظة بالغة الاهمية مؤداها أن افتقاد الشمول فى الرؤية التخطيطيـة يؤدى الى أن تتم معالجة مكونات الهيكل الضريبى بصورة منفصلة عن معالجة موضوع تخطيـط الاستهلاك ، وهو مايؤدى فى اغلب الحالات لتضارب الاهداف التخطيطية على المستوى القومـى مع الادوات التى تستخدم لتحقيق هذه الاهداف ، وبالرجوع لاطار الخطة الخمسية[1] ٨٢/١٩٨٣ـ ١٩٨٧/٨٦ يلاحظ أن الخطة قد استهدفت معدلا لنمو الضرائب غير المباشرة سنويا فى المتوسط بواقع ٣ر٧٪ فى الوقت الذى استهدف فيه نمو الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة العوامل بواقع ١ر٨٪ سنويا فى المتوسط وهو مايعنى استهداف الخطة الخمسية تخفيف العبء الضريبى المتولد مـن الضرائب غير المباشرة تحقيقا للعدالة الاجتماعية ، هذا بالاضافة الى أن الخطة المذكورة قـد استهدفت زيادة نسبة الادخار المحلى الاجمالى للناتج المحلى الاجمالى من ٣ر١٢٪ عـام ١٩٨٢/٨١ الى ٥ر٢٣٪ عام ١٩٨٧/٨٦ بمعدل نمو سنوى فى المتوسط قدر بواقع ٦ر٢٣٪ مع استهداف تعديل الهيكل الضريبى لصالح الحصيلة من الضرائب المباشرة[2] وهو مايتنافس مـع استهداف رفع معدل نمو الادخار المحلى وزيادة نسبته للدخل . ولما كانت الخطة الخمسيـة قد استهدفت معدلا لنمو الاستهلاك العائلى بلغ ١ر٥٪ سنويا فى المتوسط وهو معدل يقـل عن المعدل المناظر لنمو الضرائب غير المباشرة مما يزيد من عبء هذه الضريبة على عكس ماتستهدفه الخطه .

---

(١) اطار الخطة الخمسية المكونات الرئيسية نوفمبر ١٩٨٢ صـ ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩

(٢) المرجع السابق صـ ٢٣٦ .

جملة القول أن تحقيق قدرا معقولا من العدالة فى توزيع الدخل القومى رغم مايؤديه من زيادة الميل المتوسط للاستهلاك على المستوى القومى ، الا أن تحقيق هذه العدالة يعتبر شرط لازم لاستمرار دفع التنمية ، ويتطلب الوصول الى هذا القدر والتخفيف من حده آثاره اتخاذ عديد من الاجراءات التى تؤدى لزيادة كفاءة الجهاز الضريبى فى تحصيل الضرائب المباشرة لزيادة القدرة المالية للدولة ، التى تلزم لزيادة احجام الانفاق العام فى شقة الخدمى ، بالقدر الذى يساعد على تخفيف عبء الضرائب غير المباشرة من على كاهل اصحاب الدخول الثابتة والمحدودة .

٤ ـ أسس تسعير السلع والخدمات :

يؤثر فى حجم واتجاه الاستهلاك العائلى الاساس ، أو الاسس التى تتخذ لتسعير السلع والخدمات محل الطلب من القطاع العائلى . اذ يفترق الامر من ترك الاسعار المشار اليها تتحدد طبقا لقوى العرض والطلب ، أو بتدخل الحكومة فى تحديد هذه الاسعار بالاسلوب الادارى مراعاة لاعتبارات تُرى فى كل مرحلة زمنية معينة . وقد تكون هذه الاعتبارات اقتصادية او غير اقتصادية .

ويلاحظ فى الحالة الأولى أن قوى العرض والطلب تحدد السعر الجارى للوحدة من السلعة أو الخدمة المطلوبة بحيث تغطى تكلفتها ، مع هامش من الربح يقرره المنتجين . ويتزايد حسب تصوراتهم عن مرونة الطلب على ماينتجونه ، اذ يزداد هذا الهامش بتناقص المرونة السعرية للطلب ، والعكس بالعكس مع ملاحظة عدم التكامل فى اسواق البلاد النامية بما يوجد قوى احتكارية لايبرر استمرارها الا وجود قلة من المنتجين أو الموزعين تتحكم فى كمية المعروض من السلعة . بالاضافة لتعدد المراحل التى تمر بها السلعة من منتجها النهائى الى المستهلك النهائى .

وفى مواجهة هذا الاساس تقوم الحكومات فى بعض الدول النامية بالتدخل فى تحديد أسعار العديد من السلع والخدمات المستهلكة ، سواء تم انتاجها من القطاع الخاص أو القطاع العام للعمل على توفيرها للجمهور بأسعار قد تقل عن سعر التكلفة ، أوتساويها ، أو تزيد عنها بما يحقق هامش معقول من الربح للمنتج .

ويقتصر انتاج السلع المسعرة جبريا فى الحالة الأولى على وحدات القطاع العام ، على ان تتحمل موازنة الدولة الفرق بين سعر التكلفة وسعر البيع ، وهو مايطلق عليه اعانات الانتاج . ويفرض هذا الاسلوب على الدولة ضرورة توخى الدقة فى تحديد الاسعار الجبرية حتى لايؤدى تغليب بعض الاعتبارات الاجتماعية الى خروج منتجين من اسواق السلع والخدمات المسعرة جبريا ، أو فرض خسائر على القطاع العام المنتج لها ، أو ارهاق موازنة الدولة بأعباء لاطاقة لها بها ، تؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية الاخرى بصورة سلبية ، مثل زيادة مقدار العجز الحادث فى الموازنة العامة للدولة وتزايد اللجوء للجهاز المصرفى لتغطية جزء يعتد به من هذا العجز ، مما يزيد من كمية وسائل الدفع المتاحة ، ويدفع على انفلات قوى التضخم . يضاف الى ذلك التكلفة التى تتحملها الدولة فى الرقابة على الاسعار المتداولة للسلع والخدمات المسعرة جبريا ، وتزايد احتمالات وجود أنماط سلوكية مفسدة تزيد من التكلفة الاجتماعية لعملية التسعير الجبرى دون عائد اجتماعى كافى يبرر هذه العملية .

ويؤدى التوسع فى نظم التسعير الجبرى دون ماضابط أو مبرر كاف الى العديد من الآثار السلبية الاخرى — تذكر منها مايلى :—

- نقص الدافع لدى بعض جهات الادارة فى وحدات القطاع العام المنتجه لسلع تخضع لنظام التسعير الجبرى فى ترشيد استخدام الموارد المتاحة بالوحدة . حيث يؤدى دعم هذه الوحدات الى اختلاط النظم المحاسبية لها بين تكلفة حقيقية للوحدات المنتجه أو تكلفة ناتجة عن سوء الادارة .
- ارتفاع التكلفة الادارية الواجب انفاقها من الحكومة لضمان وصول السلع المسعرة جبريا الى مستحقيها ، والا تسرب الدعم المخصص لهذه السلع الى شرائح اجتماعية او دخليه غير مستهدفة بالدعم .
- عادة مايؤدى التسعير الجبرى الى التأثير على كمية الانتاج للسلع الداخله فى نطاق التسعير الجبرى . على النحو الحادث فى التجربة المصرية بشأن العديد من السلع الزراعية كالقطن والقمح مثلا .

وعلى الرغم من وجود اختلاف بين التسعير الجبرى للسلع ودعم هذه السلع ، الا أنه من

الناحية العملية تضطر الدولة للتدخل لدعم السلع المسعرة جبريا اذا حدث أى اختلال بين تكلفة انتاجها والسعر المفروض على تداول الوحدة منها .

وللدلالة على ضخامة التكلفة المباشرة لدعم السلع ماورد بالاطار التفصيلى للخطة الخمسية ٨٢/٢٩٨٣ ـ ٨٦/١٩٨٧ "المجلد الأول" من قيمة ماتم تقديمه من دعم عام ٨١/١٦٨٢ قد بلغ مايقارب سته آلاف مليون جنيه ، سواء كان هذا الدعم فى صورة مباشرة أو غير مباشرة. هذا بخلاف المصاريف الادارية التى تتحملها الدولة لادارة هذا النظام والسيطرة عليه .

ولاينصرف العرض السابق الى المطالبه بالغاء نظم التسعير الجبرى أو دعم العديد من السلع والخدمات . انما ينصرف أساسا الى ضرورة أن يراعى فى ذلك الاعتبارات الاقتصادية التى تضمن موضوعية واستمرار هذه النظم ، وذلك بالطبع بجانب الاعتبارات الاجتماعية التى تؤخذ فى هذا الشأن .

٥ ـ هيكل ومصادر المعروض من السلع فى الأسواق المحلية :

يتم استيفاء الطلب المحلى على السلع المختلفة اما من المصادر المحلية للانتاج أو عن طريق الاستيراد من الخارج . ويؤثر توزيع المعروض من السلع المختلفة على حجم المستهلك منها ، اذ يحدد نمط توزيع الاستثمارات بين الصناعات الانتاجية ، والصناعات الاستهلاكية ، حجم الانتاج المتولد من السلع الاستهلاكية ، ويمثل هذا الانتاج احد القيود الاساسية للاستهلاك العائلى . صحيح أنه من الضرورى ان يتم الانتاج طبقا للاتجاهات التى يفرضها حجم الطلب الاستهلاكى واتجاهاته المتوقعة ، ولكن ذلك لايحدث فى بعض الحالات بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجى بالبلاد النامية بالقدر الكافى الذى يرفع من درجة الحساسية تجاه تحركات الطلب ، اما بسبب تخلف طرائق الانتاج المستخدمة فى العملية الانتاجية ، أو نقص المواد اللازمة لزيادة درجة هذه المرونة . ويلاحظ على القرارات التى تحدد نمط الانتاج للسلع الاستهلاكية الظواهر التالية :ـ

ـ ضعف الدراسات التسويقية التى يهتدى بها عند اتخاذ قرارات الانتاج ، على الرغم من أهمية هذه الدراسات فى التعرف على أذواق المستهلكين وميولهم ، بما يقرب من تحركات الطلب والعرض للسلع الاستهلاكية . ويرجع السبب فى هذه الظاهرة اما

لضعف البيانات اللازمة للدراسات التسويقية أو لعدم وجود الكوادر الفنية ذات الكفاءة التى تمكنها من اجراء الدراسات المطلوبة ، او لعدم الاقتناع بها من الاصل من جانب القائمين على ادارة عملية الانتاج خاصة حالة تمتعهم بأوضاع احتكارية فى السوق المحلى .

- زيادة حجم المخزون للعديد من السلع الاستهلاكية التامة الصنع بسبب عدم التوافق بين حجم وجودة الانتاج المحلى منها ، والطلب المحلى عليها ، ويؤدى هذا الأمر الى وجود ضياع اقتصادى يتمثل فى سوء استخدام الموارد المتاحة بسبب افتقاد الربط المطلوب بين كل من الطلب الاستهلاكى ، والمعروض منها فى الاسواق المحلية ، وينتج محليا .

- عدم توافر القدر الكافى من المنافسة بين الوحدات الاقتصادية الموكل اليها انتاج سلعا استهلاكية الذى يضمن السعى لزيادة درجة الجودة الخاصة بهذه السلع من جانب ادارة الوحدات المذكورة . وقد يرجع السبب فى ذلك اما لندرة الموارد المتاحة لانتاج السلع الاستهلاكية بما يبطل من اهمية وجود هذه المنافسة ، او لعدم السماح بوجودها على الاطلاق عن طريق زيادة التخصص فى العملية الانتاجية بين الوحدات الانتاجية العامة المماثلة فى مجال انتاج السلع الاستهلاكية .

- انه لايكفى من زاوية الأثر على حجم الاستهلاك العائلى كمية ونوع السلع الاستهلاكية المنتجة محليا ، بل من الضرورى أن تتواجد الانشطة المختلفة للخدمات الانتاجية التى تسهل عرض هذه السلع فى التوقيت والصورة المناسبين . ومن أمثلة الانشطة المطلوب تواجدها بحجم وتكتيك مناسبين خدمات قطاعى النقل والتخزين .

- استمرار تواجد ظاهرة الاستهلاك الذاتى للعديد من السلع الزراعية فى البلاد النامية ، مما يؤدى لزيادة الطابع العينى على المعاملات الاقتصادية ، خاصة فى قطاع الريف ، بالاضافة لحجز كميات من السلع الزراعية - النباتية والحيوانية - المنتجه عن النزول للاسواق المحلية . مما يرفع اسعار التداول لهذه السلع ، او يزيد من استيرادها . واذا لم يتحقق هذين الأثرين يقل الاستهلاك الفعلى منها عن المعدلات المطلوبة .

وبجانب المصادر المحلية لعرض السلع الاستهلاكية ، يساهم العالم الخارجي في توفير جانب من هذه السلع عن طريق الواردات منها - ويتوقف هذا التأثير على السياسات التي ترسم بشأن التعامل مع العالم الخارجي - حيث تتحفظ السياسات الرشيدة في فتح مجالات هذا التعامل على مصراعيه لما يسببه من آثار سلبية عديدة على عملية التنمية . وتعمل بذلك على الحد من الواردات الاستهلاكية الا في أضيق الحدود التي تفرضها ضرورات مواجهة الطلب المحلي على سلع استهلاكية اساسية يتعذر انتاجها محليا بالمقادير المطلوبة لتفسح مجالات الاستيراد الممكنة للحصول على السلع الانتاجية المطلوبة لعملية الاستثمار سواء في صورتها الاستثمارية او الوسيطة ، خاصة وأن فتح السوق المحلي للواردات من السلع الاستهلاكية يعمل على جلب انواع منها تدفع على تواجد طلب عليها بما يزيد من مقدار الاستهلاك العائلي على المستوى القومي ، بالاضافة لاحتمالات اضعاف المصادر المحلية لعرض السلع الاستهلاكية .

- العوامل غير الاقتصادية :

تتضافر مجموعة من العوامل غير الاقتصادية فى التأثير على الاستهلاك العائلى بأوزان مختلفة ، ومن الممكن أن يعضد هذا التأثير الناجم من العوامل الاقتصادية او يتم فى اتجاه معاكس له . وتتمثل العوامل غير الاقتصادية فى العوامل الاجتماعية والسياسية والنفسية والسلوكية . وذلك على النحو التالى :-

١ - العوامل الاجتماعية

تعتبر العوامل الاجتماعية من اهم العوامل المؤثرة على نمط الاستهلاك العائلى نظرا لرسوخها ، ومحدودية التأثير فيها الا فى الاجل الطويل . مما يفرض اعتبارها من العوامل الاكثر ثباتا من العوامل غير الاقتصادية ، ويعمل تجاهل هذه الخصوصية فى العوامل الاجتماعية الى انحراف اتجاه الاستهلاك العائلى عن النمط المخطط له - وتتمثل العوامل الاجتماعية المؤثرة على الاستهلاك فيما يلى :-

- القيم السائدة والعادات والتقاليد . وتعتبر القيم اكثر هذه العوامل ثباتا ، وتكون القيم على اساس دينى او اجتماعى كاستهلاك انواع معينة من السلع فى بعض المواسم كالاعياد ، او المناسبات كالزواج . ويدخل ضمن هذه العوامل اثر التقليد والمحاكاة ، وهو مايؤدى الى استهداف معدلات للاستهلاك قد تجاوز مستوى الدخل المتاح للافراد مما يدخل ميزانية الاسرة فى سلسلة من الارتباكات يصعب تداركها فى فترة قصيرة من الزمن ويذكى هذا العامل توفير انماط من السلع الاستهلاكية فى الاسواق المحلية ، مع اعطاء تسهيلات لاقتنائها كالبيع بالتقسيط مثلا ، وهو مايعنى فرض هذه الانماط على المستهلكين باستخدام كافة وسائل الدعاية والاعلام ، حتى ولو كان المستهلكون غير مهيئين لاستعمال السلع المذكورة . وترد كافة هذه الظواهر الى وجود خلل فى الهيكل القيمى لبعض الافراد . او لترك قرارات انتاج او استيراد السلع الاستهلاكية فى ايدى

مجموعة من المغامرين يركزون فى ممارسة أنشطتهم على مصالح ذاتية ضيقة حتى ولو تحققت على حساب الصالح العام ، او لتخلف منافذ الاعلام وعدم تداركها لحقيقة الهيكل المذكور فى المجتمع .

- عدد افراد الاسرة ـ يتناسب متوسط استهلاك الفرد عكسيا مع عدد افراد الاسرة المنتمى اليها لانخفاض متوسط نصيب الفرد فى الاسرة الكبيرة من الانفاق الاستهلاكى الثابت كالاستهلاك من السلع المعمرة مثلا ، بالاضافة لانخفاض مقدار الفاقد الذى يتحقق على مستوى الفرد من الغذاء مثلا يزيادة عدد افراد الاسرة ، كذلك طول العمر الافتراضى لبعض السلع الاستهلاكية الاخرى كالملابس وتؤدى هذه الاعتبارات الى افتراض معدلا للاستهلاك العائلى يقل فى حالة الاسرة الكبيرة عن المعدل المفترض فى حالة الاسرة القليلة العدد . وهو مايؤدى الى توقع متوسط للاستهلاك يرتبط بتوقع متوسط عدد الاسرة .

- التوزيع الجغرافى للسكان بين الريف والحضر ، حيث يؤثر هذا التوزيع فى الاساس على نمط الاستهلاك العائلى ، ومن الامثلة على ذلك نسبة ماتمثله الاغذية المحفوظة من جملة الغذاء للمستهلك ، ونوعيات الخضر والفواكه المطلوبة .

- التركيب العمرى والمهنى ـ يؤدى توقع زيادة نسبة الشباب لاجمالى السكان فى مرحلة مقبلة الى توقع تزايد الطلب على السلع والخدمات المطلوبة لهذه الفئة العمرية كالطلب على المساكن والسلع الاستهلاكية المهندسية ، لما يتيحه هذا الوضع من تزايد توقع زيادة اعداد الاسرة الجديدة . كما يؤدى توقع زيادة نسبة الشيوخ للسكان الى توقع تزايد الطلب على الدواء ...وهكذا . كما يؤثر التوزيع المهنى للسكان على نمط الاستهلاك العائلى ايضا من خلال تأثير ظروف كل

مهنة على النمط المذكور من حيث اسلوب ممارسة كل منها ، وحجم المجهود الذهني او العضلي المتطلب لادائها ، والفترة الزمنية اللازمة يوميا للعمل ومدى دورية الدخل المتولد عن كل مهنة الى غير ذلك من العوامل .

٢ ـ العوامل السياسية :

على الرغم من ان العوامل الاقتصادية تشكل البند الموضوعي لعملية التنمية الا انها لاتتدخل وحدها في تحديد مسار هذه العملية وابعادها ، اذ تلعب العوامل السياسية دورا يعتد به في هذا المجال ، على انها تشكل البعد الذاتي لعملية التنمية وتؤثر العوامل السياسية على الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي ضمن تأثيرها على عملية التنمية من النواحي التالية :ـ

ـ مدى توفر الاستقرار السياسي ، وهو مايعكس وجود مثل اعلى سياسي تحدده السلطة القائمة ، ويتواضع الافراد على الاقتناع به والدفاع عنه ، واتخاذه منهاجا يحكم تصرفاتهم العامة والشخصية ، ويحدد طموحاتهم المستقبلية والحلول المطروحة لمواجهة مشكلاتهم الحالية ، ويؤدي توأجد المثل الاعلى السياسي المتفق عليه جماهيريا الى زيادة تفاعل الافراد مع اهداف واجراءات السلطة العامه وحرصهم على تنفيذ توجهاتها في المجالات المختلفة ، وهو مايطلق عليه زيادة درجة الشعور بالمواطنة ، يتحدد هذا الشعور فقط بالاوضاع الاقتصادية الراهنة او المتوقعة ، انما ايضا نتيجة تعبير المثل الاعلى السياسي عن تطلعات الافراد وآمالهم ، وينصرف الاثر السياسي في هذا الصدد الى مجموعة من الظواهر منها مثلا نقص الرغبة في الهجرة الى الخارج ، وعدم اللجوء الى تصرفات استهلاكية غير رشيدة ، مثل نقص الرغبة في زيادة المخزون من السلع الغذائية ، وعدم الاتجار في السلع المسعرة

جبريا خارج نطاق الاسواق الرسمية المحددة لها ، وعدم المضاربة على اسعار السلع والخدمات المحدودة العرض بحثا وراء مغنم شخصى سريع على حساب المصلحة العامة . ويؤدى توافر الاستقرار السياسى بالمفهوم العام السابق الى زيادة مايطلق عليه الانضباط الاقتصادى والسياسى للافراد الذى ينعكس فى تزايد رغبتهم فى التعرف على اهداف وسياسات الخطة العامة للدولة ، والالتزام بمضامينها وهو مايسهل على السلطات الاقتصادية المختصة الحركة العامة اللازمة لتحقيق اهداف الخطة .

- موقف النظام السياسى من الشرائح الطفيلية . اذ من الممكن ان ينتج من الحركة الاقتصادية فى مرحلة زمنية معينة وجود فئات طفيلية تعمل على اقتطاع جانب متزايد من عائد الجهد الانمائى المبذول لصالحهم دون مساهمة حقيقية فى هذا الجهد ، وتتسم هذه الفئات باستخدام اساليب غير مشروعة فى الحصول على دخول ضخمة وسريعة فى نفس الوقت ، وتستخدم هذه الدخول عادة فى انفاق استهلاكى سفيه لايرتكز على اسس موضوعية من القيم والعادات الاستهلاكية المتعارف عليها داخل المجتمع ، كما تتسم بارتفاع اصواتها فى المحافل العامه والسعى دائما على التأثير فى اتجاه القرار السياسى عملا على تحقيق استقرار مصالحهم الذاتية الضيقة . ويؤدى ترك مثل هذه الفئات الى تشتيت الجهد الانمائى المبذول سواء بسبب تصرفاتهم ، اولما تتركه من آثار على غيرها من الفئات القليلة الوعى ، ومن الممكن ان يستفحل الامر الى اكثر من ذلك كأن يتصور جهاز التخطيط ان تحقيق اهداف هذه الفئات يمثل تحقيق اهداف الغالبية من الافراد مما يضطره الى اتخاذ قرارات غير رشيدة فى مجال تخطيط المجاميع الاقتصادية الكلية ، وهو مايفرض ضرورة محاصره التطلعات

الطفيلية لبعض الافراد تنقية للحياة العامة من الاضرار السلبية لتصرفاتهم سواء على الاوضاع الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية .

- وتجدر الاشارة الى ان اثر العوامل السياسية يتكون من ردود فعل متبادلة بين السلطة القائمة والافراد ، فلا يكفى اقرار لمثل اعلى سياسى فى مرحلة زمنية معينة انما لابد من ان تتخذ الوسائل الكفيلة والمتسقة لتحقيق هذا المثل ، فلا يكفى ان يتبنى جهاز التخطيط شعار حل مشكلة الاسكان مثلا ، فى ضوء هدف عام يتحدد فى حل مشاكل الجماهير ، ثم يسمح بتخصيص موارد لانشاء وحدات سكنية فاخرة لايستطيع غالبية طالبى المساكن الجديدة امتلاكها او تأجيرها ، كما لايتسق رفع شعار تحسين الاحوال الصحية للمواطنين مع السماح لشركات الادوية بانتاج منتجات ترفية كصبغات الشعر مثلا او تعدد انواع الكريمات فى الوقت الذى لاتتوافر فيه الكميات الكافية من الامصال الاساسية كالمصل الواقى من شلل الاطفال ، او العقاقير المطلوبة لمكافحة البلهارسيا وغيرها من الامراض المتوطنة التى يؤدى استمرار تواجدها الى تبديد جهد انمائى غير قليل ، او السماح بزيادة استيراد السيارات الخاصة ومايرتبة ذلك من زيادة كثافة حركة المرور على الطرق وزيادة اعداد الكبارى والانفاق المطلوبة لتحقيق سيولة فى انسياب هذه السيارات فى الوقت الذى تقل فيه الموارد المخصصة لتحسين مستوى الخدمة بالمواصلات العامة سواء المتعلقة بصيانة مركبات النقل العامة او زيادتها . اذ تؤدى مثل هذه التصرفات الى نقص ثقة الافراد بجدية تحقيق الاهداف المعلنة ، وانصرافهم تدريجيا عن التفاعل الايجابى مع مايتخذ من قرارات .

- وتجدر الاشارة ايضا الى ان توافر الشعور بالمواطنة لايتحدد بالمستوى المادى للافراد فمن الممكن ان يتواجد هذا الشعور بكل افرازاته الايجابية البناءة مع مستوى منخفض لمتوسط دخل الفرد ، وهو مايفرض ضرورة اتخاذ كافة الاجراءات على المستوى

الرسمى وغير الرسمى لتأكيد هذا الشعور وتنميته فى اطار سليم للممارسه الديمقراطية والا اجرى كثير من الافراد حساباتهم الدخلية بعيدا عن اتجاهات السلطة وتخطيطها بما يسمح بالكثير من احتمالات الانفلات والتشتت فى القرارات المتخذه على مستوى المفردات الاقتصادية .

٣ - العوامل النفسية :

تتمثل العوامل النفسية التى تؤثر على الاستهلاك العائلى فى الدوافع النفسية للاستهلاك ، وقد افردت النظرية الاقتصادية لهذه العوامل مساحات واسعة نظرا لاهميتها فى تحديد حجم الاستهلاك العائلى واتجاهه ، وقد لخصت النظرية الكينزية هذه العوامل فى المحددات العامة التى تحكم الميل النفسى للاستهلاك لدى الافراد والمتعلقة بتوقعات الافراد لحجم دخولهم النقدية والحقيقية ، ومن الامثلة على ذلك مايلى :-

- زيادة الاستهلاك الحالى للافراد عند توقع زيادة دخولهم فى فترات مقبلة ، او تزايد احتمالات ارتفاع فى اسعار السلع ، والعكس صحيح تقل رغبة الافراد فى الاستهلاك الجارى عند توقع انخفاض مستوى دخولهم فى المستقبل او تزايد احتمالات انخفاض اسعار السلع والخدمات .

- مدى ثقة الافراد فى الاوعية الادخارية الموجودة ، اذ بزيادة هذه الثقة يزداد الميل للادخار ، والعكس بالعكس حيث من الممكن ان يلجأ الافراد الى الاكتناز او زيادة الاستهلاك غير الضرورى او زيادة اقتناء المعادن النفسية عند افتقاد الثقة المشار اليها .

- اتجاه الاستهلاك الحالى للزيادة بهدف تخزين جزء من السلع التى يتم الحصول عليها عند توقع اضطرابات سياسية او حروب ، كذلك زيادة الاستهلاك التعويضى

فى الفترات التى تعقب انتهاء الحروب او الاضطرابات السياسية .

ومن الممكن لجهاز التخطيط ان يحد من اثر العوامل النفسية على الاستهلاك العائلى بالرغم من اهميتها عن طريق الافصاح بصفة مستمرة عن الحقائق الاقتصادية التى تتكشف فيه واسلوب مواجهة كل منها ، وهو مايتطلب نظام دقيق للمتابعة وجهاز سريع وحساس للمعلومات وثقة بين الافراد وجهاز التخطيط ، اذ بتوافر هذه الثقة من الممكن ان يقلل الافراد استهلاكهم من سلعة يقدر جهاز التخطيط نقص عرضها فى فترة مقبلة ، عملا على تلافى ارتفاع اسعارها ، كما من الممكن ان يستجيب الافراد لدعوة لجهاز التخطيط للحد من استهلاك السلع المستوردة عملا على محاصره العجز الجارى فى ميزان المدفوعات اذا كان يتوقع ارتفاع اسعار هذه السلع فى الاسواق العالمية الى غير ذلك من الامثلة .

٤ - العوامل السلوكية :

يرتكز تأثير العوامل السلوكية على الاستهلاك العائلى على درجة وعى الافراد بالاوضاع العامة والذاتية المحيطة بهم ، اذ بزيادة درجة هذا الوعى تمارس العوامل السلوكية آثارا ايجابية ، والعكس بالعكس . ومن اهم هذه العوامل التقليد والمحاكاه التى تنتشر بين الفئات قليلة الوعى ، مما يضطر هذه الفئات الى زيادة استهلاكها حتى لو أدى ذلك الى تدمير ميزانياتها ، ومن الامثلة على تأثير العوامل السلوكية ماشوهد فى الفترة الاخيرة خاصة منذ منتصف السبعينيات من ظهور انماط سلوكية استهلاكية غير رشيدة وفدت الى الواقع المصرى من الخارج وشملت استهلاك السلع الغذائية والمعمرة على حد سواء ، كاقتناء ملابس من الاقمشة الفاخرة عند العمل فى الحقول اواقتناء سيارات خاصة لكل فرد من افراد الاسرة ، او احتواء المنزل الواحد

على عدد من اجهزة التليفزيون او الثلاجات ، او النزعة المستمرة لتغيير المتلكات من السلع المعمرة وراء كل جديد حتى لو كان غير ضرورى ، أو زيادة الكميات المشتراه من سلع غذائية سريعة التلف عن الحاجة الحقيقية لها .

ولا يتأتى تحريك العوامل السلوكية لممارسة تأثيرها الايجابى على الاستهلاك العائلى الا من خلال التأثير فى درجة الوعى لدى الافراد .

ثانيا : تقسيم العوامل حسب درجة ثباتها :

ينصرف تقسيم العوامل المؤثرة على الاستهلاك العائلى حسب درجة ثباتها الى ضرورة التعرف على قدرة جهاز التخطيط على تغيير اى من هذه العوامل حيث تتوقف هذه القدرة بالاضافة الى طبيعة العامل ذاته ، على المدى الزمنى المتخذ لاعداد الخطة العامة اذ يمكن القول ان درجة الثبات لاى عامل من العوامل لاتعتبر مطلقة بصفة عامة ، حيث يمكن ان يكون العامل ثابتا فى الاجل القصير او المتوسط للفترة المحددة ومتغيرا فى الاجل القصير او المتوسط فى فترة لاحقة ، وهو مايزيد من قدرة جهاز التخطيط على التحكم فى هذه العوامل بزيادة كفاءة العمل التخطيطى وتراكم الخبرات المكتسبة من ممارسته . وتنقسم العوامل حسب درجة ثباتها على النحو التالى فى الاجل المتوسط .

١ - العوامل الثابته :

تعرف العوامل الثابته المؤثرة على الاستهلاك بانها العوامل التى يصعب التحكم فى تأثيرها على الاستهلاك العائلى فى الاجل المتوسط او القصير ، وهى التى يعتبرها جهاز التخطيط من قبيل المعطيات فى مجال تخطيط الاستهلاك ، ومن الامثلة على ذلك :-

- نمط توزيع الدخل القومى . حيث من الممكن ان تستهدف خطة متوسطة الاجل تعديل نمط توزيع الدخل القومى ولكن اثر هذا التعديل على الاستهلاك يحتاج

لفترة اطول من الزمن من الفترة التى اتخذت فى اجرائه ، وهو مايؤدى الى اعتبار نمط توزيع الدخل القومى من العوامل غير الثابته فى الاجل الطويل .

- العوامل الاجتماعية . وهى اكثر العوامل ثباتا من حيث تأثيرها على الاستهلاك نظرا لارتباطها باوضاع تاريخية يصعب التأثير فيها الا فى خلال فترة زمنية طويلة قد تمتد لأكثر من جيل ، ويؤدى تجاهل هذه الحقيقة بالنسبة للعوامل الاجتماعية الى اتخاذ اجراءات سريعة الرفض من الافراد نظرا لمساسها بجوهر حياتها كمنع ذبح الأضحيية مثلا او منع توفير كميات الاسماك فى اعياد شم النسيم او سحب الدقيق من الاسواق قبل الاعياد، او فرض انماط من الاستهلاك تخص الشباب فى تركيب عمرى للسكان ترتفع فيه نسبة الشيوخ والكهول ، أو زيادة المعروض من الخضروات المعلبة والمحفوظة فى مجتمعات ريفية الى غير ذلك من الامثلة .

- الاستقرار السياسى الذى يعتبر من العوامل الثابتة فى الاجل المتوسط حيث لا يمكن لنظام سياسى ان يكسب ثقة الافراد على مدار فترة زمنية تقل عن خمس سنوات مثلا ، يتم فيها ممارسة التجربة بين السلطة والافراد بطريقة تسمح بتواجد الثقة فى هذه السلطة وتحقيق الاستقرار المطلوب .

٢ - العوامل المتغيرة :

تعرف العوامل المتغيرة بانها العوامل التى تستجيب للاجراءات التخطيطية بصدد تأثيرها على الاستهلاك فى فترة قصيرة او متوسطة من الزمن ، ومن الامثلة على ذلك :

- حجم الاستثمار ، والدخل الفردى ، واسس تسعير السلع والخدمات ، ومصادر المعروض منها فى الاسواق المحلية ، اذ يسهل على جهاز التخطيط مثلا خفض معدل الاستثمار المقرر تنفيذه بما يتيح مساحة اكبر للاستهلاك فى الفائض الاقتصادى

الموجود ، ويزيد بالتالي من متوسط نصيب الفرد من هذا الاستهلاك ، كما يمكن رفع مستوى الدخل الفردي ، أو تعديل أسس التسعير ، أو الحد من استيراد السلع الاستهلاكية وهكذا ، صحيح قد تكون هناك فترة بين صدور القرار التخطيطي في المجالات السابقة وتعديل النمط الاستهلاكي للافراد ولكن عادة ما الاتطول هذه الفترة عن سنة يتم خلالها المواءمة بين الاوضاع المستحدثه وقرارات الاستهلاك.

- وفي مجال العوامل السياسية تدخل اجراءات مواجهة الفئات الطفيلية ضمن العوامل المتغيرة .

- وتدخل العوامل السلوكية كلها ضمن العوامل المتغيرة من حيث اثرها على الاستهلاك العائلي حيث لايتطلب تعديل تأثير هذه العوامل الا تكثيف المجهودات الاعلامية لانتقاء مايتم من تصرفات عملا على تنقية السلوك العام مما يلحق به من شوائب غريبة عن الواقع المصري بالاضافة لامكانية اتخاذ الاجراءات الادارية لمنع مظاهر الاستهلاك السفيه تدعيما للآثار التي تنتج من الجهود الاعلامية المبذولة في هذا الصدد .

ثالثا : تقسيم العوامل حسب القدرة على قياس اثرها :

تنقسم العوامل من حيث القدرة على قياس اثرها الى عوامل كمية وعوامل غير كمية ، ويسهل تقدير اثر المجموعة الاولى من العوامل من خلال معاملات يتم حسابها بجهاز التخطيط كالميل للاستهلاك في صورتيه الحدية والمتوسطة ، بينما يصعب تقدير اثر العوامل غير الكمية كالنزعة للتقليد، وهو مايفرض على جهاز التخطيط اعتبار العوامل الاخيرة من العوامل عديمة الاثر شأنها في ذلك شأن العوامل الثابته الا حالة توفر بيانات تفصيلية عنها تمكن جهاز التخطيط من افتراض مجموعة من الاسس يتم بناء عليها تقدير العوامل غير الكمية المؤثرة على الاستهلاك العائلي كعدد افراد الاسرة مثلا في نطاق العوامل الاجتماعية او اثر الهجرة الخارجية ضمن العوامل السياسية .

رابعا : تقسيم العوامل حسب حدود تأثيرها :

تنقسم العوامل من حيث حدود تأثيرها الى عوامل عامة وعوامل خاصة، فالعوامل العامة هى تلك التى تؤثر على الاستهلاك عموما من المجموعات المختلفة للسلع والخدمات . ويتدرج تحت هذه العوامل حجم الدخول النقدية ، تعداد السكان ، المستوى العام للاسعار، اما العوامل الخاصة فهى تختص بمجموعة سلعية (او سلعة واحدة) بعينها دون سواها ، فزيادة استهلاك الثلاجات والادوات الكهربائية مثلا مرتبط بدرجة استعمال وانتشار الكهرباء ، وزيادة الطلب على المساكن الجديدة مرتبط بزيادة اعداد الاسر الجديدة والتركيب العمرى للسكان ... وهكذا .

القسم الثالث

قياس تأثير العوامل الخاصة بالاستهلاك النهائى

مقدمة :

تم فيما سبق عرض العوامل المؤثرة على الاستهلاك ، وننتقل هنا الى نقطة ذات اهمية وهى مسألة قياس هذه العوامل واتجاه تأثيرها ، مما يتطلب اولا تعريف دالة الطلب الخاصة بسلعة معينة ثم ثانيا الانتقال الى طريقة قياس أثر العوامل والتى وردت بالجزء الاول . الا اننا نؤكد بداية ان بعض هذه العوامل لن تدخل فى نطاق هذا الجزء وهى بالتحديد معدل الاستثمار المستهدف تنفيذه ، ذلك ان هذا العامل من الامور التى تحدد خارجيا من قبل السلطة القائمة على التخطيط ، بالاضافة الى انه يؤثر مباشرة فى اجمالى الاستهلاك النهائى على المستوى القومى ، والذى يجب ان يتحدد اولا كدالة فى الاستثمار والدخل ، وهو مايخرج عن نطاق هذه الورقة ، فى حين ان دالة الطلب تختص بمستوى اكثر تفصيلا حيث تعنى بالسلع المختلفة .

اولا : تعريف دالة الطلب :

دالة الطلب هى علاقة تربط بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة والعوامل المؤثرة على هذا الطلب . وبهذا فهى تختلف عن منحنى الطلب الذى يعبر عن علاقة الكمية المطلوبة لسلعة معينة بسعرها - باعتبار العوامل الاخرى غير متغيرة ، اى ان منحنى الطلب عبارة عن جزئية من جزئيات دالة الطلب فى حالة تطبيق مبدأ ثبات العوامل الاخرى .

فاذا عبرنا عن دالة الطلب لسلعة معينة بالصورة الآتيـــه ٠

$$Q_x = f (\alpha , \beta_i , y_i) \qquad (1) \qquad i = 1,...n$$

حيث Q_x الكمية المطلوبة من سلعة معينة فى وحدات عينية

a الجزء الذى يحدد خارجيا من الكمية المطلوبة للسلعة x

β_i معاملات دالة الطلب بالنسبة لكل متغير من المتغيرات المستقلة

y_i والتى يمكن ان تتمثل هذه المتغيرات فى سعـــــر المنتـــج x أسعار المنتجات الاخرى البديل والمكملـــة للسلعة x ، مصاريف الاعلان المخصصة للسلعـــة x وتلك المخصصة للمنتجات البديلة والمكملة ، الدخل المتـــاح للمستهلك، أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم، توقعات المستهلكين ازاء الاسعار المستقبلة ومدى توفر السلعة وطبيعتها ـ والعوامل الديموجرافية الاخرى كالسكان وفئاتهم الاجتماعية ٠٠٠

فـان دراسة تأثير كل عامل من العوامل السابقة فى (1) يؤدى بنا الـــى التطرق لما يعرف باسم المرونة التى تعرف على أنها العلاقة النسبية بين نسبة التغير فـــى الكمية المطلوبة من سلعة معينة ونسبة التغير فى العامل المقاس أثره ٠

من هنا يتبين ان المرونة يسهل قياسها بالنسبة للعوامل الكمية ، اما بالنسبة للمجموعة الاخرى ـ الغير كمية ـ فتتوقف على درجة التفصيل فى البيانات المتاحة والتى يمكن بها اقتراض مجموعة من الاسس يتم على اساسها تقدير اثر هذه العوامل كما سبق وذكرنا آنفا .

ثانيا : قياس العوامل الكمية :

١ ـ الاسعار .

أ ـ سعر السلعة المطلوبة .

معروف ان العلاقة بين الطلب على سلعة وسعرها علاقة معكوسة ، فيتوقع مع زيادة السعر نقص الكميات المطلوبة والعكس صحيح ، بمعنى ان نقص السعر يتوقع معه زيادة الكميات المطلوبة . ويمكن قياس تأثير السعر على الكمية المطلوبة عن طريق المرونة السعرية للسلعة ، وهى عبارة عن التغير النسبى فى الكمية المطلوبة مقسومة على التغير النسبى فى السعر .

ب ـ سعر المنتجات الاخرى المرتبطة :

نظرا للتغيرات التى تطرأ على الاسعار النسبية للمجموعات السلعية المختلفة تظهر الرغبة لدى المستهلكين فى احلال السلع محل بعضها فمثلا يتوقع زيادة الاقبال على السلعة المطلوبة لتكن x مع زيادة أسعار المنتجات البديلة لها ـ بحيث ان زيادة الاسعار هذه تؤدى الى ارتفاع الرقم القياس العام لهذه الاسعار ، وتتوقع الحالة المعاكسة لانخفاض الاسعار بالنسبة للسلع البديلة .

كما يتوقع ان تكون لاسعار السلع المكملة علاقة عكسية (سالبة) بالكمية المطلوبة من السلعة x ، فاذا ارتفعت اسعار السلع المكملة يتوقع ان مستوى هذه الاسعار

ارتفع ، فيتوقع انخفاض الكمية المطلوبة من السلعة x ، طالما ان الكمية المستهلكة منها والكمية المستهلكة من السلعة المكملة لها اصبحت اكثر تكلفة .

وتقاس هذه الآثار عن طريق مرونات السعر المقطعية Cross price elasticities وهى عبارة عن علاقة تقيس الكميات المطلوبة من السلعة المعينة x بالنسبة للتغير فى اسعار السلع المختلفة . وتعرف رياضيا كما يلى :ـ

$$\eta = \frac{dQ_x / Q_x}{dp_y / p_y}$$

حيث η هى المرونة المقطعية

dQ_x / Q_x التغير النسبى فى الكمية المطلوبة من السلعة x

dp_y / p_y التغير النسبى فى سعر السلعة y

وتساعد هذه المرونة على تحديد العلاقة بين السلع سواء بالنسبة للسلع المكملة والسلع البديلة . ويمكن تلخيصها فى الجدول التالى :ـ

المرونة المقطعية	العلاقة	الزيادة فى اسعار السلعة y اى p_y	النقص فى اسعار السلعة y اى p_y
$0 < \eta < \infty$	بدائل	تزيد الكمية المطلوبة من السلعة x (Q_x)	تنخفض الكمية المطلوبة من السلعة x (Q_x)
$\eta \simeq 0$	غير مترابطين	لاتتغير الكمية Q_x	لاتتغير الكمية Q_x
$0 > \eta > -\infty$	سلع مكملة	تنخفض الكمية Q_x	ترتفع الكمية Q_x

من هذا يتبين ان المرونة يمكن ان تأخذ فيما تتراوح بين ∞- ، ∞ وبالتالى فان العلاقة بين البدائل والمكملات تختلف فى شدتها او ضعفها تبعا لاقتراب المرونة من الصفر من ناحية الموجب او السالب .

ويثار هنا سؤال الى اى مدى يمكن اعتبار ان سلعتين ما تمثل كل منهما بديل قوى او ضعيف للاخرى او مكمل قوى او ضعيف للاخرى ، وبالتالى كم تكون قيمة واتجاه المرونه القطعية فى كل من الحالات المذكورة ، هذا يعنى أن سعر السلعة المنافسة يكون له تأثير معنوى على الكمية المطلوبة من السلعة x ، ولكن هل يمكن أن نسمى هذا علاقة قوية أو ضعيفة؟ لكن اذا اخذنا سلعة اخرى وكانت قيمة المرونة 5 مثلا ، فاننا يمكن ان نقول أن السلعه بديل لهذا المنتج .

٢ - نفقات الاعلان والدعاية :

من المتوقع ان تؤثر نفقات الاعلان هى الاخرى على الكمية المطلوبة من السلعة x ، طالما انها تؤثر على الأذواق ونمط التفضيل بالنسبة للمستهلك فالأعلان المرتبط بالسلعة متوقع ان يؤثر على الكمية المطلوبة منها ، كما وان نفقات الاعلان الخاصة بالسلع المنافسه من المتوقع ان تؤثر عكسيا على الكمية المطلوبة من السلعة x ، طالما ان العملية الاعلانية تحفز المستهلك على التحول من استهلاك السلعة x مثلا الى احدى السلع البديلة الاخرى . اما الاعلان عن السلع المكملة فيتوقع ان يكون له تأثير موجب على الكمية المطلوبة من السلعة x طالما انها تغرى المستهلك على زيادة استهلاكه من السلعة x والسلعة المكملة لها .

ويمكن قياس هذه التأثيرات اى استجابة الكميات المطلوبة من السلعة X للتغير في مجهودات الاعلان الموجهة لسلعة اخرى بواسطة المرونة القطعية . ففى حالة المنتجات البديلة يتوقع ان تكون المرونة القطعية سالبة ، اما السلع المكملة فالمرونة بينها موجبة .

٣ ـ الدخل :

يتوقع ان تكون العلاقة بين دخل المستهلك والكمية المستهلكة من سلعة معينة لتكن ، اما سالبة او موجبة ، ويتوقف هذا بالطبع على السلعة محل البحث ودخل المستهلك . فنجد ان بعض المستهلكين عند مستوى دخول معينة ان هذا الدخل له تأثير سالب على طلب سلعة معينة ، بينما لمجموعة اخرى من المستهلكين ، عند مستوى دخول اخرى نجد ان تأثير هذا الدخل موجب .

فمثلا اذا كانت السلعة مما يطلق عليها رديئة بالنسبة لغالبية المستهلكين ، فان الطلب عليها سينخفض عندما ترتفع مستويات الدخل ، ويزداد الطلب عليها عندما ينخفض مستوى الدخل . ومن ناحية اخرى اذا كانت السلعة كمالية لمعظم المستهلكين فان الكمية المطلوبة ومستوى الدخل تتسم حركتهما بان لهما نفس الاتجاه .

ويقاس اثر الدخل بالمرونه الدخلية وتنقسم السلع هنا طبقا لتقسيمات انجل الى ثلاث مجموعات سلع ضرورية وكمالية ورديئة كما سبق وذكرنا سابقا .

ففى حالة السلع الضرورية نجد ان المرونة الدخلية بالنسبة لها موجبة وتقل عن الواحد صا يعنى ان الكمية المطلوبة من هذه السلع تزداد بزيادة الدخل ولكن بنسبة اقل منه (كحالة السلع الغذائية) .

اما السلع الكمالية فنجد ان المرونة الدخلية بالنسبة لها موجبة واكبر من الواحد ؛

اما السلع الدنيا فان مرونتها الدخلية سالبة .

ويمكن بيان هذه الحالات بالاشكال التالية والمعروفة باسم منحنيات انجل :

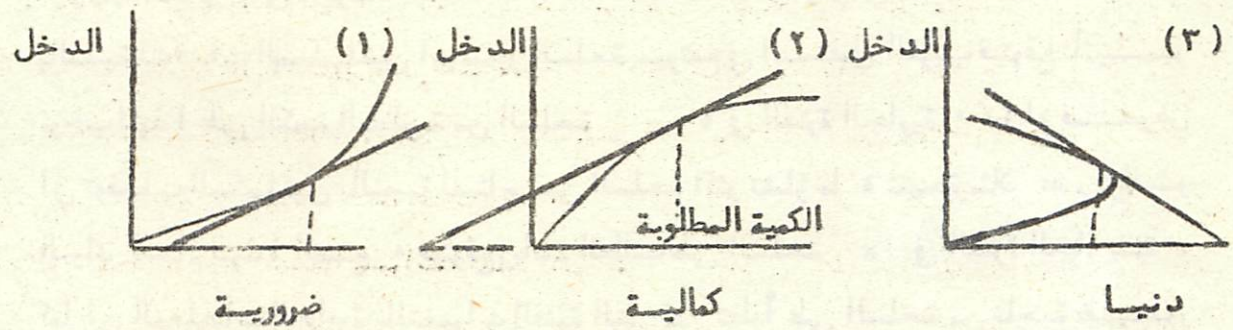

ويلاحظ على المنحنى الاخيرة (٣) انه عند مستويات الدخل الدنيا ، فان هذه السلع تسلك مسلك السلع الضرورية طالما أن ميل المنحنى مُوجب ، بعد مستوى معين للدخل فان المنحنى ينثنى عكسيا ويكون له ميل سالب . وفى النهاية فان المرونة الدخلية بالنسبة لهذه المجموعه سالبة .

ثالثا : قياس العوامل غير الكمية :

يندرج تحت هذا البند مجموعة العوامل الغير كمية والتى من شأنها التأثير على الاستهلاك من السلع المختلفة والخدمات كأذواق المستهلكين وتوقعاتهم والعوامل الاجتماعية وكما سبق وبينا فان مجموعة كبيرة من هذه العوامل لاتخضع للقياس الكمى الا اذا توافرت بالنسبة لها درجة عالية من التفصيل فى البيانات المتاحه .

١ ـ أذواق وتوقعات المستهلكين :

يعكس مؤشر أذواق وتفضيلات المستهلكين درجة التفضيلات الكلية تجاه او ضد سلعة معينة x ، ذلك انه لبعض المستهلكين يتغير ذوقهم فى غير صالح السلعة x والبعض الاخر يتغير لصالح السلعة وبالتالى فالاهتمام يجب ان ينصب على التأثير الصافى او الاتجاه العام للتفضيلات فى صالح او غير صالح السلعة محل البحث وتفهم توقعات المستهلكين

على انها الحالة العامة بالنسبة للمتاح مستقبلا من السلعة او مستوى السعر او عوامل اخرى كالتقدم الفنى المرتبط بالسلعة (x مثلا) . فلو فرض ان هناك اتجاه عام بالنسبة لتوقعات المستهلكين ان سعر السلعة سيرتفع فى المستقبل القريب فيتوقع تأثير موجب لهذا على الكمية المطلوبة من السلعة x ، فى الفترة الجارية . كما لو فرض ان توقعات المستهلكين بالنسبة للمتاح من السلعة اكثر تشاؤما ، نتيجة مثلا عدم توافر المواد الخام لهذا المنتج ، فيتوقع زيادة الطلب على السلعة x فى الفترة الجارية ، كما ان المعلومات الخاصة بالتغيرات الفنية التى قد تطرأ على السلعة من ناحية ظهور نماذج فى المستقبل اكثر كفاءة فمن المتوقع فى هذه الحالة ان يكون لهذا تأثير سالب على الطلب الجارى بالنسبة للمستهلك .

٢ ـ العوامل الاجتماعية :

وتتضمن هذه العوامل عدد افراد الاسرة والتركيب العمرى والمهنى والتوزيع الجغرافى للسكان .

وقد ذكر فيما سبق ان الاستهلاك من السلع والخدمات يتأثر بهذه المجموعة فيتوقع زيادة الاستهلاك من سلعة معينة بزيادة او بتغير التركيب العمرى والمهنى لمجموعة المستهلكين، فمثلا زيادة المواليد يصاحبها زيادة الاستهلاك من الالبان الصناعية ، كما ان التوزيع الجغرافى للسكان يؤثر على الاستهلاك من السلع خاصة اذا ما اتسمت هذه السلع بالطابع الاقليمى حيث يغلب استهلاكها فى اقاليم معينة دون الاخرى .

القسم الرابع

الخاتمة

بعد التعرض للعوامل المؤثرة على حجم واتجاه الاستهلاك النهائى العائلى نوجز فيما يلى لمجموعة الضوابط الواجب اخذها فى الحسبان عند اعداد الخطط العامه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء فى المدى المتوسط أو الطويل ، وذلك بصدد تخطيط الاستهلاك النهائى العائلى .

١ــ تحديد معدل مستهدف للاستثمار يسمح بتزايد المتوسط الحقيقى لنصيب الفرد من الاستهلاك العائلى عملا على توفير قدر من الحوافز يسمح بزيادة تفاعل المواطنين مع عملية التخطيط من أجل التنمية .

٢ــ التأكيد على ما ورد فى وثائق الخطة الخمسية الجارية ١٩٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٧/٨٦ من زيادة الاعتماد على الذات لمحاصرة كافة الظواهر التى يدفع تواجدها لتزايد العجز الجارى مع العالم الخارجى ، ومن أهمها تزايد استيفاء العديد من السلع الاستهلاكية المطلوبة فى السوق المحلى من الاسواق العالمية ، على ألا يقتصر المفهوم على هذا الحد فقط ، بل من الضرورى أن يتضمن هدف الاعتماد على الذات الحد من اللجوء الى القروض الخارجية خاصة تلك التى تبرم لتمويل انفاق استهلاكى لا يفيد فى توفير الاسس المادية اللازمة لدفع عملية التنمية ، وهو مالم تطرق اليه الخطة الحالية

٣ــ الاخذ بتقسيم العوامل المؤثرة على الاستهلاك النهائى للقطاع العائلى مابين عوامل ثابتة وعوامل متغيرة مع اعطاء أوزان محددة لكل من العوامل الاخيرة تسمح بالتعرف على الآثار البديلة المختلفة التى تترتب على اتخاذ مجموعة من الاجراءات التخطيطية لامكانية المواءمة بين المحصلة النهائية لكل مجموعة متناسقة من الاجراءات .

٤ــ استخدام كافة الوسائل الاعلامية والسياسية والادارية لمنع مظاهر الاستهلاك الاستفزازى التى شاعت بين بعض الفئات على مدار السنوات العشر الماضية حفاظا على ميزانية الاسرة ، وترسية قواعد استهلاكية رشيدة بين المواطنين .

٥- الاخذ بصدد تسعير السلع المختلفة بتقسيم السلع محل التداول الى ضرورية وعادية وكمالية طبقا لاحدث بيانات تتاح لدى جهات التخطيط عن مرونات الطلب الانفاقية على هذه السلع حيث تعتبر السلعة ضرورية اذا قلت المرونة الانفاقية للطلب عليها عن الواحد الصحيح ، وتعتبر عادية اذا كانت المرونة متكافئة وكمالية اذا زادت عن الواحد وسلعة دنيا اذا كانت مرونتها سالبة .

٦- البدء فورا فى تصميم وتنفيذ بحث لميزانية الاسرة يستفاد بنتائجه عند اعداد خطة تالية متوسطة الاجل ، على أن يتلافى فى تصميمه وتنفيذه كافة العيوب والمشاكل التى واجهت الابحاث السابقة لميزانية الاسرة ، والتى يتمثل أخطرها فى بطء ظهور نتائج البحث بما يجعلها أقرب الى البحوث المجردة منها الى البحوث التخطيطية .

مطابع معهد التخطيط القومى
القاهرة